The Levant

www.THELEVANTNEWS.com

فبراير 2022 م - 1443 هـ | العدد 32

The Levant News Media International - London جريدة شهرية تصدرها مؤسسة

المؤسس والمدير العام: ثائر عبد العزيز الحاجي | مدير التحرير: شيار خليل

استهداف أبو ظبي جريمة إيرانية جديدة بأيدٍ حوثيّة

الصفحة: 2

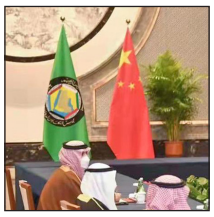

العلاقات الصينية الخليجية: من أمن الطاقة إلى الشراكة الاستراتيجية

الصفحة: 6

الاقتصاد والانتخابات التركية..

الصفحة: 8

سجن غويران غوانتانامو الشرق

الصفحة: 14

إدانة عربية ودولية واسعة للهجمات الإرهابية الحوثية على الإمارات

شجب الشيخ عبد الله بن زايد، وزير خارجية الإمارات، استهداف ميليشيا الحوثي الإرهابية، لمناطق ومنشآت مدنية على الأراضي الإماراتية يوم السابع عشر من يناير، مشدداً على أن هذا الاستهداف الآثم لن يمر دون عقاب، كما شجب أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، هجوم الحوثيين وطالب "جميع الأطراف إلى التحلي بأقصى قدر من ضبط النفس"، بينما عدّ الاتحاد الأوروبي أن الهجوم الحوثي يزيد من خطر تصعيد الصراع في اليمن ويقوض جهود إنهاء الحرب.

من جهتها، شجبت وزيرة الخارجية البريطانية ليز تروس، الهجمات الحوثية على الإمارات، وقالت الوزيرة على حسابها في تويتر، إنها تدين "بأشد العبارات" الهجمات التي وصفتها بأنها "إرهابية"، عقب مقتل ثلاثة وإصابة ستة آخرين في هجوم على منشآت مدنية في أبوظبي، وكذلك شجبت فرنسا، "بأشد العبارات" الهجمات الحوثية.

كما ندّد الدكتور "نايف الحجرف"، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بالهجوم الإرهابي، وأعربت دولة قطر أيضاً عن استنكارها للهجوم، بينما أدانت السعودية والكويت، بأشد وأقسى العبارات الهجوم، ونددت مملكة البحرين بشدة، في حين أدان الأردن واستنكر بشدة الاعتداء الإرهابي الجبان.

أما مصر، فدعمت كل ما تتخذه الإمارات من إجراءات للتعامل مع أي عمل إرهابي يستهدفها، في الإطار ذاته، أعرب رئيس مجلس الوزراء اللبناني، نجيب ميقاتي، عن إدانته للهجوم الذي استهدف أبو ظبي، كما أدانت الجزائر الهجوم الإرهابي الحوثي.

طائرة بدون طيار من أحد معارض جماعة الحوثي العسكرية في اليمن

تقرير أممي: انتهاكات الحوثي لحظر الأسلحة وتجنيد الحوثيين للأطفال مستمرة

شدد تقرير عن الأمم المتحدة رفع إلى مجلس الأمن نهاية يناير، على أن انتهاكات حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على اليمن وتجنيد الحوثيين للأطفال، مستمرة منذ عام، وجاء في التقرير السنوي المؤلف من قرابة 300 صفحة "ترى مجموعة الخبراء أن جميع القوات العسكرية وشبه العسكرية الموالية لسلطات صنعاء تقع ضمن تعريف انتهاكات حظر الأسلحة"، وأكمل الخبراء: "استمر الحوثيون في الحصول على الأساسيات لأنظمة أسلحتهم من شركات مقرها في أوروبا وآسيا، عبر استخدام شبكة معقدة من الوسطاء لطمس سلسلة التوريد".

كما لفت التقرير إلى أنه جرى تجميع أغلب أنواع الطائرات بدون طيار والعبوات الناسفة العائمة والصواريخ القصيرة المدى في مناطق سيطرة الحوثيين، بدون أن يتمكن من تأكيد ما ذكرته الولايات المتحدة لجهة تورط إيران مباشرة في الانتهاكات، وتابع الخبراء: "لا يزال تزويد الحوثيين بقطع لأنظمة الأسلحة والمعدات العسكرية الأخرى مستمراً عن طريق البر، من قبل أفراد وكيانات مقرها عمان"، ونوه تقرير الأمم المتحدة إلى أن الدولة الأخرى التي تُحافظ على قنوات الاتصال الرسمية مع الحوثيين هي سلطنة عُمان المُحاذية لليمن.

الحكومة البريطانية تتوجه لقانون يشدد العقوبات على موسكو

تنوي بريطانيا، سن قانون لتشديد العقوبات التي يمكن لها أن تفرضها على موسكو إذا ما شنّت الأخيرة هجوماً عسكرياً على أوكرانيا.

وذكرت وزيرة الخارجية البريطانية ليز تراس، إن الحكومة البريطانية ستقدّم قانوناً جديداً يرمي إلى تشديد حزمة العقوبات على موسكو حال غزو أوكرانيا.

وأردفت تراس، أمام مجلس العموم البريطاني: "سنقدّم أمام المجلس مشروع قانون يشدّد نسبياً موقفنا حيال العمل العدواني الذي تقوم به روسيا تجاه أوكرانيا"، مشيرةً إلى أنّ هذه العقوبات قد تستهدف مجموعةً أكبر من الأشخاص والشركات بناءً على أهميّتهم بالنسبة للكرملين.

جاء ذلك فيما صرح المندوب البريطاني لدى الأمم المتحدة أمام جلسة مجلس الأمن الدولي بخصوص أوكرانيا، إن روسيا لا تزال تنكر أن قواتها تشكل تهديدا لأوكرانيا وهذا أمر غير صحيح، وتابع المندوب البريطاني بأن بلاده تسعى للحوار مع روسيا وجاهزون لمعالجة شواغلها الأمنية.

استهداف أبو ظبي

جريمة إيرانية جديدة بأيدٍ حوثيّة.. لماذا الآن؟

نفذت مليشيا الحوثي الإرهابية، أحد الأذرع المسلحة لإيران في المنطقة العربية، جريمة جديدة تُضاف إلى سجل طويل من الجرائم الإرهابية على دول المنطقة، بعد استهداف مطار أبو ظبي، ما أسفر عن وفاة 3 أشخاص وإصابة 6 آخرين، بحسب بيان نشرته وكالة الأنباء الإماراتية (وام).

وذكرت (وام)، أنه تمت السيطرة بشكل كامل على الحريقين بالمصفح ومطار أبو ظبي، وأن الحريق بمنطقة الإنشاءات الجديدة في مطار أبو ظبي لم يؤثر على حركة الطيران، فيما نقلت وكالة (رويترز) عن متحدّث عسكري حوثي، أن الميليشيات الإرهابية شنّت هجوماً على دولة الإمارات.

وقرأ مراقبون تحدثوا لـ"ليفانت"، جريمة الحوثي الجديدة باستهداف مطار أبو ظبي، بأنها تعبر عن حالة الهياج التي تمر بها المليشيا الإيرانية بسبب خسائرها المتكررة في اليمن وحصارها السياسي والعسكري في عدة بلدان عربية.

وقال الباحث المصري في قضايا الأمن الإقليمي، محمد فوزي، إن تبني تنظيم الحوثي للانفجارات التي شهدتها الإمارات، ومن قبله الاستيلاء، في 3 يناير، على سفينة "روابي" التي ترفع علم الإمارات، هو تأكيد للخطر الذي تمثله جماعة الحوثي، فضلاً عن أن هذا التصعيد وهذه الحسابات الخاطئة تحول دون اندماج الحوثيين في عملية سلام مُنتظرة في اليمن.

دوافع العملية الإرهابية

وفي تصريح لـ"ليفانت"، عبر فوزي عن اعتقاده بأن هذه العملية تأتي مدفوعة بجملة من الدوافع، فهي عملية تعكس تبني الحوثيين لسياسة الانتقام، رداً على تغير المشهد العسكري في اليمن ميدانياً لصالح التحالف والقوات اليمنية. فللمرة الأولى منذ عملية "السهم الذهبي" لتحرير عدن عام 2015 يتم استعادة جبهات واسعة من المليشيا الحوثية كجبهة شبوة، والانتقال لتحرير المناطق المسيطر عليها في مأرب.

وأكد فوزي أن للعملية ارتباطاً بالحسابات الإيرانية في المرحلة الأخيرة، فإيران كانت متحفظة ورافضة لشراء الإمارات مقاتلات من طراز رافال من فرنسا، حيث اعتبرت الصفقة بمثابة "عسكرة للمنطقة، تدفع باتجاه عدم الاستقرار".

وأضاف: "كذلك تتزامن العملية مع تصعيد إماراتي - عربي على المستوى الدولي ضد الحوثيين، وهو ما تجسد في رسالة الإمارات لمجلس الأمن الدولي بخصوص عملية اختطاف السفينة "روابي"، فضلاً عن بيان التحالف العربي لدعم الشرعية بهذا الخصوص، فضلاً عن التصعيد العملياتي من قبل التحالف."

ذكرى اغتيال قاسم سليماني.. هل ثمة علاقة؟

وأوضح فوزي أن هذه العمليات الحوثية تتزامن مع ذكرى اغتيال سليماني، وتعقد المفاوضات في ڤيينا، وربما تكون هذه التحركات أداة ضغط تفاوضية من إيران، تستهدف توجيه رسالة مفادها أن الأذرع الإيرانية تستطيع اختراق أعماق استراتيجية وتنفيذ عمليات نوعية، تعزز حالة عدم الاستقرار في المنطقة.

عملية إيرانية بامتياز

من جانبه، أكد المحلل السياسي اليمني، ماجد الداعري، أن عملية الاستهداف التي تعرضت لها الإمارات، الاثنين، تمت بأيادٍ إيرانية من حيث التخطيط والتسليح والأهداف أيضاً، وبالطبع نفذتها مليشيا الحوثي التي تعد أحد أذرع إيران العسكرية في المنطقة، مشيراً إلى استهداف دولتي السعودية والإمارات بالتزامن.

وأوضح الداعري في تصريح لـ"ليفانت"، أن الخبرات الإيرانية تظهر بشكل واضح في العمليات، فقط الحوثي أعلن عن تبنيها، في إطار حربه مع التحالف، وهي رد على الخسائر المفجعة التي تعرض لها الحوثي بعد تمكن قوات التحالف من طرده من شبوة وتحريرها بالكامل خلال الأشهر القليلة الماضية.

وأكد الداعري أن الإمكانيات لدى مليشيا الحوثي الإرهابية لا تتعدّى العمق السعودي، مشيراً إلى أن المسافة إلى الإمارات كان من المستحيل الوصول إليها من خلال إمكانيات المليشيات العادية.

رد عنيف من جانب التحالف

وعن مدى تأثيرها، قال الداعري إن الحوثي هو من سيدفع الثمن، مؤكداً أن التحالف سيرد عليها بشكل أعنف منها وسيضرب كل ما تبقى من مواقع تتبع المليشيا الإرهابية، مؤكداً أن دخول العمالقة على خط الحرب يدعم بشكل كبير المعلومات والتحركات العسكرية لدى التحالف العربي في الفترة الراهنة، وتوقع الداعري أن ترد الإمارات رداً عنيفاً على الحادث خلال الساعات القليلة المقبلة.

يذكر أنه في أول رد فعل إقليمي على الحادث، أدان البرلمان العربي بشدة قيام مليشيا الحوثي الإرهابية بإطلاق عدد من الطائرات المسيرة المفخخة من مطار صنعاء باتجاه إمارة أبو ظبي.

وأكد البرلمان العربي أن ما حدث يمثل اعتداءً إرهابياً جباناً وانتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني والقوانين الدولية كافة، وهو اعتداء سافر على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة، كما أنه يبرهن على إصرار هذه المليشيات الحوثية الإرهابية مواصلة اعتداءاتها الإجرامية الجبانة.

خزانات أدنوك في منطقة الإنشاءات الجديدة في مطار أبو ظبي الدولي

"التنمّر" لغة إيران بتنفيذ حوثي.. والمستهدف: أمن الخليج

مجموعة من مقاتلي الحوثي ـ وموقع الضربة التي استهدفت الصهاريج البترولية

أعلنت إمارة أبو ظبي في السابع عشر من يناير الجاري، عن اندلاع حريق، أدى لانفجار 3 صهاريج نقل محروقات بترولية في منطقة مصفح آيكاد 3، على مقربة من خزانات أدنوك، بجانب وقوع حادث حريق بسيط في منطقة الإنشاءات الجديدة في مطار أبو ظبي الدولي، ليؤدي كل ذلك إلى وفاة 3 أشخاص، هم "هنديان وباكستاني"، بجانب إصابة 6 في انفجار صهاريج المحروقات في أبو ظبي، تبعاً لوكالة أنباء الإمارات (وام).

وأشارت التحقيقات إلى رصد أجسام طائرة صغيرة لطائرات بدون طيار "درون" وقعت في المنطقتين، تسببت في الانفجار والحريق، فيما أعلنت ميليشيات الحوثي، مسؤوليتها عن الهجوم الإرهابي، وفق ما نقلت وكالة "رويترز" عن متحدث باسمها، حيث أكدت المليشيا لاحقاً، فعلتها وتباهت بها، معتبرة إياها خرقاً عظيماً وفتحاً مبيناً، متجاهلةً أن المواقع المستهدفة مدنية، وأن العمليات العسكرية لها مكان واضح هو أرض المعركة، التي تتقهقر فيها المليشيا المدارة من إيران.

لكن لا عجب في تباهي المليشيا بالعدوانية التي تظهرها بحق اليمنيين أولاً، والسعودية ودول الخليج ثانياً، كونها لا تمتلك قرارها، وتابعة بالمطلق للإرادة الإيرانية، الراغبة في ضرب استقرار المنطقة وأمنها، وهو ما يكشفه لسان حال مسؤوليها، الذين لطالما خرجوا للإعلان عن صواريخ جديدة، وأسلحة مختلفة للقتل والدمار، مع عجزهم عن تصنيع ما ينفع البشرية بشيء، ومنه عجز إيران عن تصنيع لقاح محلي لفيروس كورونا، لطالما أطلقت إعلانات زائفة حوله تصنيعه المزعوم، لكن دون أن يبصر النور.

العدوانية لسان حال إيران

لا يمر أسبوع، إلا ويصدع به النظام الإيراني وحرسه وجيشه، رأس العالم، بتهديدات جديدة، منها في اليوم الأول من العام الجديد، عندما قالها جهاراً نهاراً، نائب القائد العام للحرس الثوري الإيراني العميد علي فدوي، "أننا اليوم نستطيع أن نتنمر على الأعداء، وبعد أن كنا ندافع في أرضنا، اليوم نقاتل العدو في عقر داره"، في إشارة صريحة لكون إيران لا تفقه إلا لغة القوة.

فيما زعم مستشار المرشد الإيراني للشؤون العسكرية، اللواء رحيم صفوي، على أنه إذا أقدم أعداء طهران على أي خطأ، فإن القوات المسلحة الإيرانية ستدمر جميع مصالح الأعداء في المنطقة بغضون 48 ساعة، وأردف صفوي إن طهران تقوم بحراسة السفن التجارية والناقلات التابعة للجمهورية الإسلامية بواسطة المدمرات، وأضاف أن "البحرية الاستراتيجية للجيش تقوم بعملها بشكل جيد في حراسة السفن التجارية وناقلات الجمهورية الإسلامية في المياه المفتوحة وخاصة في البحر الأحمر"، في تهديد لأمن مياه الخليج، وقد مر الخليج سابقاً، بمجموعة حوادث أمنية، كانت إيران المتهم الوحيد فيها.

استهداف الأمريكيين

ولا يقتصر الأمر على التهديد الوعيد، ففي السادس من يناير، وعقب تعرضها لهجوم فاشل بطائرة مسيرة، أقر قائد بحرية الحرس الثوري الإيراني علي تنغسيري بالمسؤولية عن استهداف قاعدة عين الأسد في محافظة الأنبار العراقية، والتي تحوي على مستشارين أميركيين، وأردف خلال مقابلة صحافية، أن استهداف القاعدة هو "أحد نماذج ردنا"، مهدداً في عين الوقت، القوات الأميركية بالمنطقة وبإغلاق مضيق هرمز.

وتعرضت القاعدة في الخامس من يناير، لاستهدافات عدة من خلال مسيرات مجهولة، بجانب هجمات صاروخية، حيث أفصح مسؤول في التحالف الدولي لوكالة فرانس برس، أن خمسة صواريخ سقطت بالقرب من القاعدة، دون وقوع إصابات، كما طالت عين الأسد، هجمة بطائرتين مسيرتين مزودتين بمتفجرات، بينما تم استهدف مركز دبلوماسي أميركي في مطار بغداد بمسيرتين كذلك، بيد أن الهجومين أحبطا، ولم يسفرا عن ضحايا أو أضرار، كما ذكر المسؤول.

تسليح مليشيا الحوثي

وبجانب التنمر العسكري واستهداف القواعد التي يتواجد فيها الأمريكيون في العراق، تواصل إيران تسليح مليشيا الحوثي في اليمن، بأساليب وطرق ملتوية كثيرة، وقد قالت وزارة الخارجية الأمريكية في ديسمبر الماضي، إن تدفق الأسلحة الإيرانية إلى اليمن يساهم مع الحوثيين في الهجوم على مأرب، ما يؤدي إلى خسائر في أرواح المدنيين وإطالة أمد الحرب، كما نوهت عبر بيان إلى أن واشنطن "ملتزمة بالتصدي للتهديد الإيراني، وتمت مصادرة عشرات الصواريخ وآلاف البنادق العام الجاري".

وهو ما ذهبت إليه صحيفة "وول ستريت جورنال" الأمريكية، التي ذكرت في الثامن من يناير، أن ميناء جاسك الإيراني، يمكن أن يكون مصدراً لكميات ضخمة من الأسلحة، صادرتها البحرية الأمريكية في منطقة بحر العرب، مردفةً عن تقرير سري للأمم المتحدة، أنه من الممكن أن يكون الميناء المذكور "مصدر الآلاف من قاذفات الصواريخ والمدافع الرشاشة وبنادق القنص وغيرها من الأسلحة التي صادرتها البحرية الأمريكية في بحر العرب في الأشهر الأخيرة".

كما ذكرت مسودة التقرير، التي أعدتها لجنة خبراء تابعة لمجلس الأمن الدولي بشأن اليمن، إن "قوارب خشبية صغيرة ووسائل نقل بري استخدمت في محاولات لتهريب أسلحة على طول المسارات المؤدية إلى اليمن، وهي مسارات حاول الجيش الأمريكي منذ سنوات إغلاقها".

الانتقام لغة إيران

ولا يحتاج المتابع إلى الكثير من الجهد، ليتأكد من مسؤولية إيران والنظم التي على شاكلتها، عن أزمات الشرق الأوسط، التي يصنعها الغرور والتباهي بالقوة العسكرية الزائفة، ويمكن في ذلك الصدد التطرق إلى العديد من التصريحات الإيرانية التي تؤكد ذلك، منها في العاشر من يناير، عندما أكد الحرس الثوري الإيراني، أنهم "باشروا في الانتقام الشديد، وما يزال جزء آخر منه باقياً"، إذ قال قائد الحرس الثوري، حسين سلامي: "لقد باشرنا في الانتقام الشديد، وما يزال جزء آخر منه باقياً، والجميع يعلم ذلك بالتأكيد.. على المسؤولين الأمريكيين أن يعلموا أنه لا يمكن مهاجمة أمة البقاء بمأمن من الانتقام".

بينما زعم رئيس منظمة التعبئة "الباسيج" في الحرس الثوري، العميد غلام رضا سليماني، أن "الفتح النهائي في اليمن قريب جداً"، وهو ما يوضح مدى التدخل الإيراني في اليمن، وأن أي قرار ينفذه الحوثيون في اليمن أو خارجها، يكون معداً في طهران.. معلومة يؤيدها السيناتور الجمهوري، ماركو روبيو، عضو لجنة مجلس الشيوخ الأميركي للشؤون الخارجية، الذي أكد أن ميليشيا الحوثي وكلاء لـ "إيران ويزعزعون استقرار المنطقة"، وأنه "طالما بقي الحوثيون قوة بالوكالة للإيرانيين، فسنواجه مشكلة".

مشكلة يبدو أن إيران قررت نقلها من السعودية إلى الإمارات، وربما تنقلها إلى غيرها من دول المنطقة، ما دامت العقلية السائدة في إيران، هي تلك القائمة على الانتقام، التهديد، التنمر والعدوان.

بريطانيا وأوكرانيا.. شراكة استراتيجية دولية جديدة

جاسم محمد

منذ استقلال أوكرانيا عام 1991، والتعاون الأمني مع المملكة المتحدة والناتو والغرب، يمثل السمة الرئيسية. مع تطلعات أوكرانيا، للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، تركزت المساعدات المقدمة لأوكرانيا على إصلاح الدفاع والتخطيط وبناء القدرات. ورداً على ضم روسيا لشبه جزيرة القرم والأزمة في شرق أوكرانيا عام 2014، وبناء على طلب من الحكومة الأوكرانية، كثّفت بريطانيا والناتو قدرتها ومشاركاتها العسكرية في شرق أوروبا والبحر الأسود.

قالت وزارة الخارجية الألمانية، يوم 29 ديسمبر2021، إن وزراء خارجية ألمانيا وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة ناقشوا الوضع على الحدود الأوكرانية وتنسيقات الحوار المقبل مع روسيا. وقالت وزارة الخارجية إن وزراء الخارجية الأربعة ناقشوا أيضا الجولة الأخيرة من المحادثات الدولية في فيينا حول البرنامج النووي الإيراني وكيفية إظهار التضامن مع ليتوانيا فيما يتعلق بالإجراءات الصينية الأخيرة.

وسبق أن سعت مجموعة الدول السبع التي تضم أغنى ديمقراطيات، يوم 11 سبتمبر 2021، لثني روسيا عن غزو أوكرانيا، ووضعت جبهة موحدة للتحذير من العواقب الوخيمة لأي توغّل، وحثّت موسكو على العودة إلى طاولة المفاوضات. جاءت هذه المساعي في أعقاب اجتماع الاتحاد الأوروبي ووزراء خارجية فرنسا وإيطاليا وألمانيا واليابان وكندا في مدينة ليفربول بشمال إنجلترا بقيادة وزيرة الخارجية البريطانية، ليز تروس، ووزير الخارجية الأمريكي، أنتوني بلينكي. يأتي اجتماع مجموعة السبع في الوقت الذي يخشى فيه الغرب من الطموحات العسكرية والاقتصادية للصين، واحتمال فشل المحادثات لمنع إيران من اتباع طريق للأسلحة النووية، ومع حشد روسيا لقواتها على الحدود الأوكرانية. لعبت بريطانيا كفاعل سياسي رابع مستقل للعلاقات الدولية، جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، في الأزمة السياسية في أوكرانيا منذ بدايتها خلال عام (2014)، وفي إيجاد طرق سريعة وفعالة من أجل من حلها.

يذكر أنّ العلاقات الثنائية بين المملكة المتحدة وروسيا، كانت تحت تأثير الأزمة الأوكرانية، أمام العداء بين الولايات المتحدة وروسيا. هناك العديد من العوامل التي أعاقت الأزمة منذ البداية والتي من الممكن استخدامها لتحسين العلاقات الثنائية في المستقبل القريب.

شهدت العلاقات البريطانية الروسية الكثير من التحديات، وكان موقف بريطانيا واضحاً من الاضطرابات الأوكرانية في بداية عام 2014، وضم القرم، الانضمام الذي يُنظر إليه على أنه انتهاك للقانون الدولي، وتدخل روسيا في النزاع في الأراضي الشرقية لأوكرانيا، وفرض عقوبات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ضد روسيا. وبدون شك هنالك تأثير للأزمة الأوكرانية على تعزيز "العلاقات الخاصة" الأنجلو أمريكية، وإحياء الدور الاستراتيجي للناتو كأداة لمواجهة روسيا، ليس فقط في هذا الصراع، ولكن أيضاً على المسرح العالمي. هنالك إجماع بإلحاق الضرر بالعلاقة بين المملكة المتحدة وروسيا، جرّاء الأزمة الأوكرانية عززت المشاركة البريطانية في هذه الأزمة مكانة بريطانيا في العالم.

قال وزير الدفاع البريطاني، يوم 31 ديسمبر 2021، وفقاً لتقرير الـ BBC إنكليزي، بعنوان "لن يتم نشر القوات البريطانية في أوكرانيا للدفاع ضد روسيا": إن بريطانيا وحلفاءها "من المستبعد للغاية" إرسال قوات للدفاع عن أوكرانيا إذا غزت روسيا البلاد.

قال بن والاس لمجلة Spectator: "لا يجب أن نخدع الشعب، الأوكرانيون يدركون ذلك". وتأتي هذه التطورات بعد أن اتخذت روسيا بنقل آلاف القوات بالقرب من الحدود الشرقية لأوكرانيا، مما دفع القوى الغربية إلى حثّ الرئيس فلاديمير بوتين على تهدئة التوترات. وفي هذا السياق طالبت روسيا، يوم 31 ديسمبر 2021، بفرض قيود صارمة على أنشطة تحالف الناتو العسكري بقيادة الولايات المتحدة في دول شرق أوروبا.

لعبت أوكرانيا منذ فترة طويلة دوراً مهماً، ولكن تم تجاهله في بعض الأحيان، في نظام الأمن العالمي. واليوم، تقف البلاد في الخطوط الأمامية لتنافس متجدد بين القوى العظمى يقول العديد من المحللين إنه سيهيمن على العلاقات الدولية في العقود المقبلة.

سعت المملكة المتحدة منذ عام 2014 إلى تعزيز تعاونها الاقتصادي والدفاعي مع أوكرانيا مع تحسين الموقف الأوكراني كدولة قادرة على احتواء الصراع مع المتمردين المدعومين من روسيا في الجزء الشرقي الأقصى من البلاد، وحتى بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

تدعم المملكة المتحدة أوكرانيا من خلال المساعدات العسكرية الثنائية المباشرة، بالتزامن مع ذلك، وافقت الحكومة البريطانية على نشر مستشارين عسكريين لتدريب القوات المسلحة لأوكرانيا، وقد وصلت المجموعة الأولى من المستشارين العسكريين إلى غرب أوكرانيا في فبراير 2015. ويمكن اعتبار برامج التدريب البريطانية واحداً من أهم البرامج.

أدركت الحكومة البريطانية أن أوكرانيا يمكن أن تصبح شريكاً مهماً في نطاق سياستها "بريطانيا العالمية"، حيث تعمل كشريك أوروبي خارج الاتحاد الأوروبي. وفي قمة الناتو، 2014 في ويلز، هدفت المملكة المتحدة إلى تحسين مبادرات الحلف فيما يتعلق بالقوات الاستطلاعية المشتركة لعمليات الانتشار في المنطقة، ولا سميا في الجناح الشرقي لحلف الناتو، ودعم الاقتراح الأمريكي لفريق عمل مشترك عالي الاستعداد.

وجدت أوكرانيا أحد داعميها البارزين في المملكة المتحدة على الرغم من الخطاب المتكرر من روسيا ضد مكانة بريطانيا في العالم، ما يزال المتخصصون في الدفاع الروسي ينظرون إلى المملكة المتحدة على أنها لاعب رئيس "على استعداد للذهاب إلى الحافة" بالنسبة لأوكرانيا والنظام الدولي القائم على القواعد مع "تحفظات أقل بشأن مواجهة روسيا من بعض الدول الأوروبية الأخرى الأعضاء في الناتو".

الحكومة البريطانية أحد شركاء أوكرانيا الاستراتيجيين لسياسة خارجية تبحث عن حلفاء وشركاء جدد خارج الاتحاد الأوروبي. إن تعزيز العلاقات مع أوكرانيا هو وسيلة للحكومة البريطانية لإظهار كيف يمكن للمملكة المتحدة إعادة تأكيد مكانتها كمساهم أوروبي رائد في أمن المنطقة الأوروبية الأطلسية وداعم رئيس للنظام الدولي القائم على القواعد.

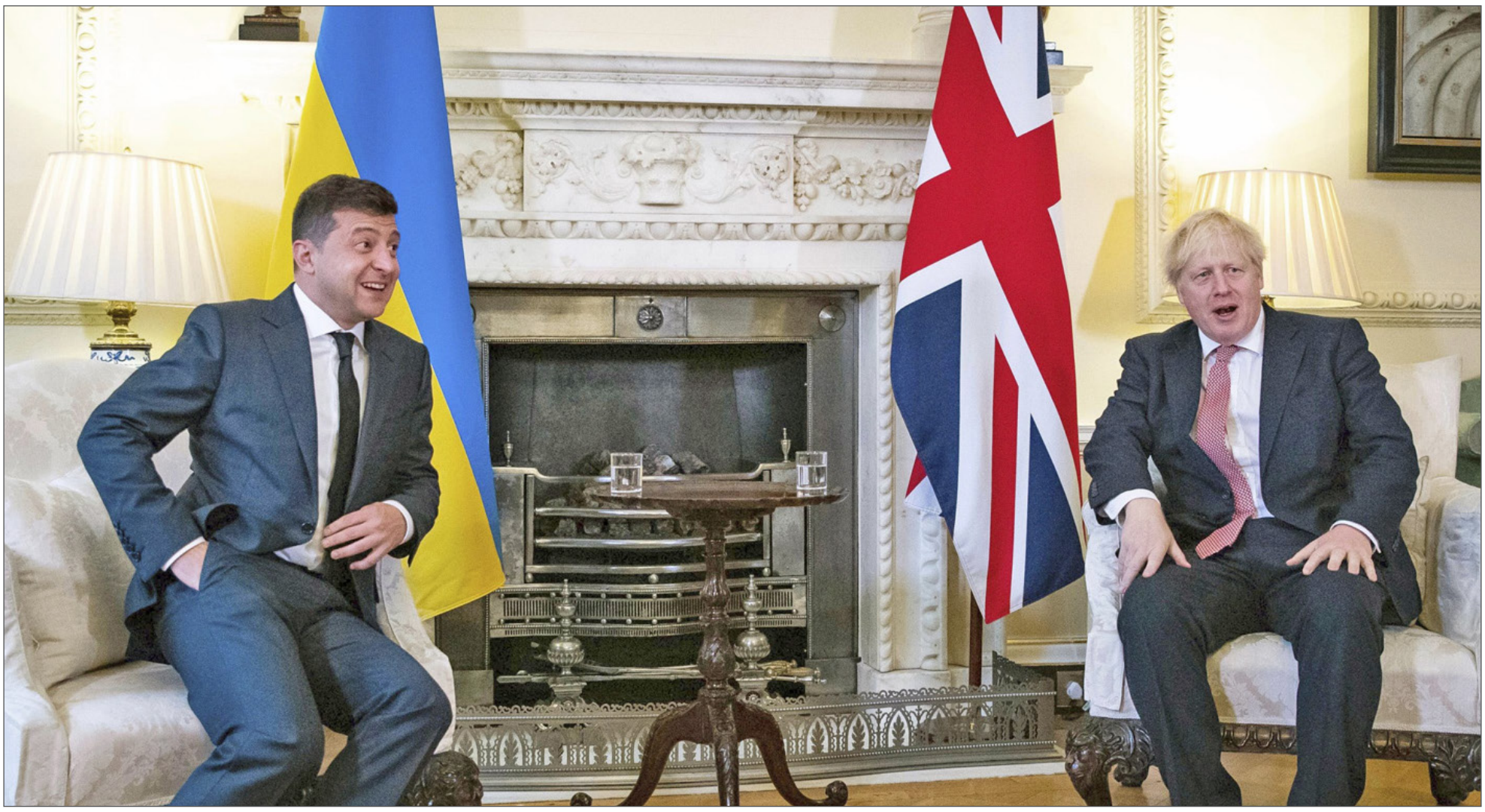

تقليم أذرع إيران في الشرق الأوسط..

ما دلالات الهزائم المتكررة في اليمن؟

عناصر يمنية موالية لقوات التحالف في محافظة حجة

رشا عمار

حالة من الارتباك أصابت أذرع إيران الإرهابية في المنطقة العربية بالتزامن مع التقدم الكبير على المستوى العسكري والجغرافي لقوات التحالف العربي والجيش اليمني، في عدة مناطق، وتحريرها من قبضة مليشيا الحوثي الإرهابية.

وعلى مدار الثلاثة أشهر الماضية، وجه التحالف العربي ضربات قاصمة للمليشيا الإيرانية، نجحت في تقليص نفوذها في اليمن إلى حد كبير، وتحرير مناطق جغرافية واسعة كانت تسيطر عليها، في السنوات الماضية، أبرزها مأرب والبيضاء وعدن، وأيضاً العاصمة صنعاء.

وفي تطور عكس مدى الانهيار الذي تعانيه المليشيا الإيرانية، استهدفت جماعة الحوثي مطار أبو ظبي، الاثنين، في حادث هو الأول من نوعه، وأكد مراقبون أنه جاء رداً على تقدم قوات التحالف العربي في عدة مناطق داخل اليمن وتحريرها بشكل كامل من قبضة التنظيم الإرهابي، وأشاروا في الوقت ذاته إلى الإصبع الإيرانية التي وفرت الدعم والسلاح والمخططات للمليشيا.

وبشكل عام، يضيق الخناق، عربياً وإقليمياً، على المليشيا الإرهابية الإيرانية، بفضل الضربات الناجزة للتحالف العربي، والتي كادت تصل للقضاء نهائياً على نفوذ إيران في اليمن، وهو ما يمثل خطراً كبيراً على مصالحها الاقتصادية والسياسية التي يعمل الحوثيون على رعايتها على مدار نحو 10 سنوات، على حساب مأساة إنسانية يعيشها اليمنيون، تتفاقم يوماً تلو الآخر.

كيف أنهك التحالف المليشيا الإيرانية؟

ويرى الصحفي والمحلل السياسي اليمني، وضاح الجليل، أن تحرير مديرية بيحان في محافظة شبوة وسط اليمن، يمثل ضربة قوية للحوثيين، كسرت محاولاتهم بالتوغل في جنوب البلاد، والسيطرة على إحدى أهم المحافظات، جغرافياً واستراتيجياً واقتصادياً، وهذه العملية تفتح الطريق أمام ألوية العمالقة والقوات الموالية للحكومة الشرعية، لتحرير محافظة البيضاء المحاذية لمحافظة شبوة، وهي بمثابة قطع طرق الإمداد وطرق تهريب الأسلحة للحوثيين، وعدم تمكينهم من الحصول على الإمدادات.

وفي حديث لـ"ليفانت"، أوضح الجليل أن الحوثيين كانوا يحاولون التوغل في محافظة شبوة جنوباً، حيث سيمكنهم هذا من عزل العديد من المحافظات والمناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة عن بعضها، بما يعني تقطيع أوصال هذه المناطق، وهو ما سيتسبب في إرباك كبير للحكومة التي تعاني من تنافس وانقسامات بينها والقوى الموالية لها في الصراع ضد الحوثيين.

فقدان مركز اقتصادي واستراتيجي هام

وأشار الكاتب اليمني إلى أن ما يسعى الحوثيون للحصول عليه من التوغل في محافظة شبوة هو السيطرة على الموارد الاقتصادية التي تكتنز بها، والوصول إلى ساحل بحر العرب والمحيط الهندي والاستيلاء على ميناء بلحاف لتصدير الغاز.

والسيطرة على محافظة شبوة تعني بالنسبة للحوثيين، تضييق الخناق أكثر على الحكومة الشرعية في أهم معاقلها في محافظة مأرب، التي يسعى الحوثيون لاقتحامها منذ عامين، وهي الأخرى تمثل أهمية اقتصادية واستراتيجية كبرى، وتقع شمال محافظة شبوة، التي تعد عمقاً استراتيجياً لمأرب.

ألوية العمالقة.. شبح المليشيا

وأكد الجليل أن هذه العمليات العسكرية التي انتصرت فيها ألوية العمالقة؛ تكبد الحوثيين خسائر كبيرة في المعدات والأرواح، وهو ما يؤثر كثيراً على معنويات مقاتليهم من ناحية، وتراجع قدراتهم على حشد المقاتلين ونقلهم إلى الجبهات.

وتابع الجليل: "إذا ما استمرت العمليات العسكرية لألوية العمالقة والقوات الحكومية والمقاومة الموالية لها في هذا النسق القتالي بشكل متصاعد ومستمر؛ فإن الحوثيين سيجدون أنفسهم يخسرون مناطق أخرى في محافظة البيضاء التي تقع غرب شبوة، في نفس الوقت يمكن للقوات الحكومية والمقاومة الشعبية في محافظة مأرب أن تخفف من الحصار الذي يفرضه الحوثيون عليها منذ عامين في محاولة لاقتحامها، وأن تحقق تقدماً في عدد من الجبهات، حيث إن الحوثيين كانوا طوال هذين العامين يركزون جهودهم في مأرب وحدها، وساعدهم في ذلك هدوء بقية الجبهات في عموم مناطق القتال في البلاد".

سيناريوهات المستقبل

ولم يستبعد الكاتب اليمني حدوث تسوية سياسية بناء على التطورات الأخيرة؛ إذا ما حدث انسجام وتوحيد جهود بين القوى المؤيدة للحكومة الشرعية، واستدرك الحوثيون حينها موقفهم بعد هذه الانكسارات، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تقديمهم بعض التنازلات أمام الجهود الدولية لجمعهم مع الحكومة في طاولة المفاوضات؛ إلا أن ذلك سيكون بمثابة تهدئة وكسب الوقت من أجل إعادة التموضع وترتيب الأوراق وحشد المقاتلين مجدداً.

وأضاف: "لكن الشيء الوحيد الذي يمكن أن يجبر الحوثيين على تقديم تنازلات حقيقية والدخول في مفاوضات جادة؛ هو توحيد كافة القوات الموالية للحكومة الشرعية وتحريك جميع الجبهات، وتحقيق انتصارات سريعة تهدد النفوذ الحوثي في عمق نفوذه".

وفي عدة بيانات متتالية على مدار الأشهر الماضية، أعلنت قوات ألوية العمالقة، تكبيد الحوثيين خسائر فادحة في العتاد والأرواح، وفيما توسع قوات العمالقة من مكاسبها العسكرية جنوب محافظة مأرب.

ونجحت قوات الجيش اليمني في تحقيق اختراق في مديرية الجوبة المجاورة، وما تزال المعارك مستمرة وسط انكسارات في صفوف المليشيات، وفرارها من جبهات القتال في البلق والعكد بالجبهة الجنوبية، بحسب وسائل إعلام يمنية.

ومن جانبه، أشاد التحالف العربي بقيادة السعودية بالانتصارات التي حققتها قوات "ألوية العمالقة" الجنوبية، مؤخراً، في محافظة شبوة جنوب اليمن، واصفاً إياها "بالبطولات"، وقدم الشكر للإمارات على دورها في تطهير البلاد من المليشيا.

العلاقات الصينية الخليجية: من أمن الطاقة إلى الشراكة الاستراتيجية

ترى دول الخليج في الصين شريكاً اقتصادياً عميقاً على المدى الطويل، وهي واحدة من بين العديد من البلدان الذي يريد الخليج تنويع علاقاته بها. ومن المنطقي تنمية العَلاقة بهذه البلاد، التي لها أهمية متزايدة عبر أوراسيا ومنطقة المحيط الهندي. يُنظر عادةً إلى أمن الطاقة الصيني على أنه صلة الوصل بين علاقات الصين المزدهرة ودول الخليج العربي. ولاسيما وأن بكين أكبر مستورد للنفط الخام في العالم.

لكنّ الأمر يتعدّى الطاقة ليكوّن شراكة استراتيجية طول المدى، حيث يُشكل الخليج العربية أهمية حيوية لاستراتيجية للتنين الصيني على خلفية مبادرتها الطموحة "حزام واحد، طريق واحد". والشرق الأوسط هو المكان الذي تلتقي فيه إفريقيا وآسيا وأوروبا معاً، وحيث تلتقي طرق التجارة بين الصين والهند وأوروبا.

في حين، تؤدي الصين دوراً رئيسياً في اقتصاديات الخليج العربي ولاسيما مع المملكة العربية السعودية، والتي تسعى لبناء اقتصاد أكثر تنوعاً، فهي دائماً أكبر شريك تجاري للمملكة العربية السعودية. ويرى محللون أنّ هناك الكثير من التوافق بين مبادرة الحزام والطريق الصينية ورؤية السعودية 2030. يؤكد الباحث الاقتصادي بالمعهد الدولي للدراسات الإيرانية (رصانة)، أحمد شمس الدين ليلة لـ " ليفانت نيوز" بأن الصين ترتبط بعلاقات اقتصادية وتجارية قوية مع دول الخليج، فكلا الجانبان يتبادلان منافع مشتركة على رأسها تصدير الطاقة من الخليج إلى الصين سواء من النفط الخام أو من مشتقاته الصناعية الكثيرة المصنعة بالخليج وبخاصة السعودية، وفي المقابل فالصين شريك تجاري يشغل مكانة مهمة في قوائم استيراد دول الخليج، ويمدها بالبضائع والأجهزة الاستهلاكية والمعدات والآلات الصناعية وقطع الغيار والمعدات الدفاعية، بجانب تقاطع المصالح في كثير من القضايا السياسية والأمنية بالمنطقة".

يرى الباحث الاقتصادي أحمد شمس الدين ليلة أنّ "توقيت الزيارة هام في وقت يشهد فيه العالم ارتفاع في أسعار الطاقة من النفط والغاز واضطرابات جيوسياسية بالمنطقة، كما في حالة كازاخستان مؤخراً التي تمد الصين بجزء من وارداتها من النفط والغاز، بينما يشغل الصين كأكبر مستورد للنفط في العالم استراتيجية تنويع مصادرها من الطاقة وضمان استمرار واستقرار الإمدادات، لاستمرار الإنتاج ودفع الاقتصاد الصيني الذي يحاول التعافي من جائحة كورونا."

يضيف ليلة: "تستطيع دول الخليج ضمان إمدادات مستقرة من الطاقة للصين بما لديها من فوائض انتاج كبيرة يمكن اللجوء إليها في حالات الطوارئ والاضطرابات الجيوسياسية".

طريق الحرير الجديد ورؤية 2030

وبحسب صحيفة "غلوبل تايمز" اليومية التي تصدر بالإنكليزية، قد تساهم هذه الزيارة في "إحراز تقدم" في المناقشات حول اتفاق التجارة الحرة بين الصين ومجلس التعاون الخليجي وتنفيذ منطقة تجارة حرة.

وفي هذا الصدد، يقول الباحث الاقتصادي أحمد شمس الدين ليلة لـ " ليفانت نيوز""إنّ مساعي المملكة العربية السعودية تتنامى في تنويع اقتصادها ومصادر الإيرادات الحكومية، وتقليل الاعتماد على النفط، وزيادة القيم المضافة وفق رؤية المملكة 2030، وصولاً إلى تنويع مصادر التقنيات والدفاع والتكنولوجيا. والصين من بين أهم المرشحين لهذا المسعى"

ويضيف: "رغم بعض التحديات في علاقات الصين بدول الخليج عامة كالموائمة بين العلاقات الصنية الإيرانية والصينية الخليجية، إلا أن نهج الصين يسعى للقرب من جميع الأطراف، ولا شك في عمق واستراتيجية مصالح بكين مع دول الخليج، في ضوء تنامي العلاقات التجارية بينهما والتي اقتربت من 70 مليار دولار مع السعودية وحدها خلال عام 2020".

ويشير أحمد إلى: "التعاون في مجالات استثمارية ضخمة بين البلدين، وتوقيع 35 اتفاقية تعاون اقتصادي تقدر بأكثر من 28 مليار دولار خلال زيارة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان لبكين في عام 2019."

وعلى ضوء ذلك يقول أحمد ليلة أن: "هذه الشراكة مرشحة لمزيد من النمو والتكامل، مع التقدم الصيني في مبادرة الحزام والطريق وإشراك دول الخليج بموانئها وبنيتها التحتية والصناعية كمحور أساسي في المبادرة للربط فيما بين آسيا وأوروبا وأفريقيا بما يخدم الطرفين الخليجي والصيني."

وخلال السنوات الأخيرة، سعت الصين لتعزيز علاقاتها مع دول الخليج. ومنذ العام 2014، تعهد الرئيس الصيني شي جينبينغ مضاعفة المبادلات التجارية مع المنطقة بحلول العام 2023.

من الناحية الاقتصادية، لا تمثل الصين سوقاً ضخمة ومربحة للصادرات الخليجية فحسب، بل هي أيضاً محرك رئيسي للتكامل الإقليمي وترابط البنية التحتية.

أما من الناحية السياسية، تعمل سياسة الصين الصارمة المتمثلة في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى على زيادة سلاسة العلاقات. علاوة على ذلك، فإن النموذج الصيني الناجح لموازنة التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على الاستقرار السياسي له جاذبية لا لُبس فيها ومطمئنة لدول الخليج التي لديها تطلعات مماثلة.

يوجد الكثير من نقاط الالتقاء بين مبادرة الحزام والطريق الصينية ورؤية السعودية 2030، برنامج التنويع الاقتصادي الذي تأمل المملكة العربية السعودية في بناء اقتصاد أكثر تنوعاً واستدامة. وبهذه الطريقة، يعد التعامل مع الصين فرصة لأنه قد يساعد المملكة العربية السعودية على تحقيق أهدافها التنموية.

البرنامج النووي الإيراني ضمن الأجندات

"يهم دول الخليج بقيادة السعودية التأكيد على الثوابت الخليجية فيما يتعلق بالمفاوضات النووية الدولية الجارية مع إيران، كحسن الجوار وتوقفها عن زعزعة الاستقرار الداخلي ودعم الإرهاب بالمنطقة، وفق آليات حقيقية تضمن ذلك." بحسب أحمد ليلة.

وخلال الاجتماعات الأخيرة تبادل الطرفان وجهات النظر، حيال البرنامج النووي الإيراني والمفاوضات الدولية المبذولة في هذا الخصوص، كما تطرق الجانبان إلى ضرورة دعم كل ما يضمن الأمن والاستقرار في أفغانستان، بجانب مناقشة آخر المستجدات الإقليمية والدولية والجهود المبذولة بشأنها.

وبحث وزير الخارجية السعودي مع نظيره الصيني سبل فتح آفاق جديدة لعلاقة الصداقة الاستراتيجية بين البلدين، عبر اللجنة الصينية السعودية المشتركة رفيعة المستوى وما تقوم به من عمل وتنسيق وتخطيط استراتيجي في العديد من المجالات، وذلك في ضوء رؤية المملكة 2030.

ومن طرفها، ذكرت الخارجية السعودية إن الوزير بحث مع نظيره الصيني البرنامج النووي الإيراني والمفاوضات حوله، وكذلك جهود ضمان الأمن في أفغانستان، كما تطرق اللقاء إلى "بحث تعزيز العلاقة الاستراتيجية بين البلدين، والعديد من الملفات" ذات الاهتمام المشترك.

يتعمق الشعور المتزايد لدول الخليج بالقلق من احتمالية توقيع الاتفاق النووي في ظل المفاوضات الجارية حالياً في فيينا لإحياء الاتفاق النووي، دون التطرق لبرامج الصواريخ والطائرات المسيَّرة الإيرانية دون أن تمس.

تسعى دول الخليج من خلال لقاءاتها مع الجانب الصيني، ضمان عدم توثيق بكين علاقتها مع طهران في ظل حديث عن صفقة مقترحة بين البلدين بقيمة 400 مليار دولار، تتضمن شراء الصين للنفط الإيراني بأسعار مخفضة في مقابل دعم اقتصادي وتكنولوجي وقد يكون عسكرياً صينياً لإيران المحاصرة.

الشراكة الصينية الخليجية وأثرها على العلاقات مع واشنطن

مع وجود هواجس من تراجع الولايات المتحدة عن دورها في منطقة الخليج، ومحاولة نقل تركيزها نحو آسيا، يعتقد محللون أنّ الفرصة تهيأت للصين لمحاولة ملء الفراغ أو جزء منه وإيجاد موطئ قدم لنفوذها في المنطقة، ضمن استراتيجية أشمل في إنشاء تحالفات إقليمية ضمن مناطق النفوذ التقليدي لواشنطن تاريخياً.

ما تزال واشنطن أهم حليف إستراتيجي للعديد من دول المنطقة، وربما لا تملك دول المنطقة بديلاً عن الدعم الأمريكي، لا سيما المساعدات الأمنية، ويمكن القول بأنه يوجد خطر جيوسياسي على الولايات المتحدة، حسبما يرى محللون غربيون، معللين ذلك، بأن الصين ليس لديها الكثير لعرض القوة في المنطقة وليس من الواضح تماماً ما إذا كانت جمهورية الصين الشعبية مهتمة بذلك على أي حال.

وعلى ذلك، فإنّ مصالح الصين في المنطقة اقتصادية بالدرجة الأولى، وقد تجنّبت القيام بدور أمني أكبر. الولايات المتحدة لديها قوات وقواعد في أعلى وأسفل ساحل شبه الجزيرة العربية، إضافة لشراكات أمنية عميقة. أما الصين فلديها قاعدة دعم بحرية فقط في جيبوتي.

والأهم من ذلك، أنها لا تملك القدرة البحرية على تشكيل تهديد جيوسياسي لمصالح أي دول أخرى في الخليج أو منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

المسألة الأكثر تحدٍ تتمثل بالتكنولوجيا، حيث تحقق الشركات الصينية تقدماً كبيراً في المنطقة على كل مستوى من مستويات مجموعة التكنولوجيا. وأدائها يمنحها ميزة على الولايات المتحدة، ويمكن أن يؤدي هذا إلى آثار غير مباشرة.

وطورت الصين تكنولوجيا متميزة في مجالات البنية التحتية والأجهزة والبرمجيات والتطبيقات.

والتكنولوجيا التي تصدرها الشركات الصينية تعزز الاندماج في الأنظمة والشبكات الصينية وتضعف هيمنة الولايات المتحدة في هذا المجال. الأمر الذي يبدو جلياً مع رد الفعل الأمريكي العنيف على استخدام شبكات الجيل الخامس الصينية.

ويرى محللون أن الاستخدام الأكبر للتطبيقات الصينية سيؤدي إلى تأثير صيني أكبر عبر المنصات الأخرى ذات الصلة أيضاً.

الدكتور عبد الرؤوف الغنيمي يجيب عن كافة التساؤلات المتعلقة بالشراكة الخليجية الصينية

عبير صارم

حملت الزيارة الخليجية إلى الصين في جعبتها، الكثير من الملفات الاستراتيجية، تتمثل بالشراكة الاقتصادية والاستراتيجية، وملف إيران النووي، يأتي ذلك في ظل ارتفاع أسعار الطاقة على خلفية انتعاش الطلب وأزمة كازخستان أكبر منتج للنفط في آسيا الوسطى.

يجيب الدكتور عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي- محكم الدراسات الإقليمية والدولية_ مركز الدراسات والبحوث-المعهد الدولي للدراسات الايرانية_ الرياض لـ " ليفانت نيوز" بشكل مطوّل عن التساؤلات المتعلقة بالشراكة الخليجية الصينية وأهميتها للطرفين على كافة الصعد.

وعن كيفية قراءة العلاقات بين الخليج والصين وماهي المصالح المتبادلة بين الطرفين، يقول الدكتور: "هناك عاملين رئيسيين يحكمان الدول الخليجية والصين في تعزيز علاقاتهم أولهما؛ استغلال الصين لتراجع أولوية منطقة الشرق الأوسط مقارنة بزيادة أولوية منطقة شرق آسيا في السياسة الأمريكية، ورغبة الصين في استقطاب حلفاء استراتيجيين حول العالم مثل دول الخليج في مواجهة سياسات التطويق الأمريكية للمارد الصيني، مع السعي لحماية مصالحها في الشرق الأوسط مثل تدفق النفط وحماية سفن التجارة وضمان مضي خطوط الربط التجاري في إطار الحزام والطريق، وثانيهما؛ إدراك الدول العربية والخليجية تراجع أولوية أمن المنطقة وممراتها البحرية لعبور النفط في السياسة الأمريكية على خلفية بث واشنطن عبر إدارتها الحالية وإدارتيها السابقتين بقيادة أوباما وترامب إشارات غير واضحة إزاء الالتزام الأمريكي بتحقيق الأمن في الشرق الأوسط، فأوباما تردد في الدخول في سوريا وترامب انسحب جزئيًا بشكل مفاجئ وبايدن ينسحب جزئيًا من العراق وينهي المهام القتالية للقوات الباقية في العراق، وقد قرأت بكين توجس بعض الخليجية من تغير أولوية أمن المنطقة في الاستراتيجية الأمريكية، وراحت تعمق علاقاتها بالدول الخليجية في إطار نوع من التوازن مع إيران وإسرائيل."

ويضيف: "من أهم المصالح الصينية في الخليج العربي النفط والطاقة، حيث تنظر الصين للدول الخليجية على أنها مصدر رئيسي للنفط وباتت الصين أبرز مشترٍ للنفط الخليجي لا سيما في ظل خضوع إيران لعقوبات دولية، ثم أن دول الخليج هي الأقرب جغرافيًا للصين، وبالنظر إلى معدلات النمو المرتفعة التي حققتها الصين خلال الآونة الأخيرة فإن تأمين إمدادات الطاقة يظل مسألة استراتيجية بل وأمن قومي صيني في المقام الأول، وهو ما يفسر سياسات الصين تجاه منطقة الخليج العربي، ثم ضمان أمن وحماية حركة التجارة ومرور سفن التجارة الصينية نحو الأسواق الدولية من خلال حماية خطوط الملاحة وخاصة نقاط العبور الاستراتيجية مثل مضيق هرمز وباب المندب، ولذلك أنشأت الصين أكبر قاعدة عسكرية في جيبوتي، فضلاً عن الاستثمارات الصينية في المنطقة الخليجية، ويأتي الخليج العربي بعد منطقة الآسيان لخلق منطقة تجارة حرة في إطار الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، ويحظى بمكانة استراتيجية ضمن مبادرة الحزام والطريق بحكم موقعه الجغرافي وموانئة الحيوية، كما تعتبر الإمارات دولة مؤسسة في البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية وتشارك فيه السعودية وقطر وسلطنة عمان والكويت، كما أن السعودية تعد بمثابة عنصر الاستقرار المؤثر في منظمة أوبك لتصدير النفط الذي هو المحرك الأساسي لنمو الاقتصاد الدولي.

يتابع عبد الرؤوف: "في المقابل تعتبر دول الخليج الصين كموازن دولي فاعل ولاعب دولي مؤثر في القضايا الدولية يمكن أن يسهم في خلق نظام بديل للنظام الغربي يحفظ الأمن والاستقرار في المستقبل في الشرق الأوسط لحماية مرور النفط في مناطق العبور الاستراتيجية وإن كان يرتكز حضور الصين على الاقتصاد بالأساس في الشرق الأوسط، وتشير التقديرات المستقبلية إلى أن بكين بحاجة ماسة للطاقة والنفط الخليجي، ما يحولها إلى زبون مربح ومستمر للدول الخليجية، حيث تكشف الأرقام أن الحضور الاقتصادي الصيني في الشرق الأوسط يتفوق على الحضور الأمريكي، كما تعد الصين الشريك التجاري الأول لدول الخليج العربي وأبرز مشتر للنفط الخليجي، علاوة على أن العديد من دول العالم بدأت تنظر للصين على أنها حليف دول موثوق مقارنة بالحليف الأمريكي."

حسب تصريحات وزارة الخارجية الصينية ونظيرتها السعودية كان الملف النووي على أجندة المحادثات، إلى جانب أنباء عن زيارة لوفود إيرانية وتركية مع انتهاء زيارة دول الخليج، عنها، يعتقد عبد الرؤوف أنّ "هذه اللقاءات جاءت على خلفية الرغبة المتبادلة في تعميق الروابط على ضوء التحولات في الاستراتيجية الأمريكية تجاه أمن المنطقة مع الرغبة الصينية في تعزيز الانخراط في الساحة الشرق أوسطية عامة والخليجية خاصة بما يتيح لها موطئ قدم أقوى وأكثر تأثيرًا في مواجهة سياسة التطويق الأمريكية، بهدف تعزيز طموحاتها العالمية كقوة رائدة، وإثبات أنها فاعل دولي مؤثر في إدارة الأزمات الدولية."

ويضيف: "ما سبق يفسر الزيارات الصينية المكثفة للفواعل الإقليمية والدولية في آسيا وأفريقيا وأمريكيا اللاتينية والشرق الأوسط، مع تحول الصين لقبلة لاستضافة وفود الأطراف الفاعلة في المنطقة الشرق أوسطية للتباحث حول سبل تحقيق الأمن والاستقرار فيها بما يضمن للصين انخراط أوسع في شؤونها وقضاياها في إطار التنافس الاستراتيجي مع الولايات المتحدة على القيادة الدولية بما يكشف عن تحولات استراتيجية في الرؤية الصينية لدورها في الساحة الشرق أوسطية من ناحية، ويحد من توترات المنطقة بما يحفظ لها تحقيق مصالحها وتدفق النفط لضمان دوران عجلة إنتاجها الضخمة من ناحية ثانية، حيث التقى وزير الخارجية الصيني عشية الجولة السادسة من مفاوضات فيينا بكل من الأمين العام لدول مجلس التعاون الخليجي ووزراء الخارجية لكل من السعودية وإيران وتركيا باعتبارهم أبرز الفواعل الإقليمية للتباحث حول فرص استقرار المنطقة ومستجدات التفاوض حول الملف النووي الإيراني."

ويشير عبد الرؤوف إلى أنه "على ضوء تطورات البيئتين الإقليمية والدولية فيما يخص المتغيرات وثيقة الصلة بالساحة الشرق أوسطية مثل مفاوضات فيينا حول الاتفاق النووي والتمسك الإيراني برفع العقوبات على طهران والتمسك الخليجي بعدم تكرار سيناريو أوباما عند إعداد صيغة جديدة حول الاتفاق النووي بضرورة مراعاة المصالح الخليجية، مع الطموحات الصينية لممارسة دور أكبر في القضايا الدولية، يتصور صياغة الصين لمعادلة مغايرة لقضايا المعادلة الشرق أوسطية والاتفاق النووي في ظل المحادثات الجارية بين القوتين الإقليميتين المؤثرتين السعودية وإيران ببغداد، تحفظ لكل الأطراف مصالحها بما يصب في صالح بناء الثقة في الصين كفاعل دولي مؤثر باعتبار أن الصين ضمن أطراف الاتفاق النووي، ويبق احتمال توسع الدور الأمني الصيني واردًا في المنطقة ولكن ذلك يرتبط بمدى الفراغ الأمني الذي تخلفه الانسحابات الأمريكية من الساحة الشرق أوسطية."

ومن جانب آخر وعن التصريحات المتعلقة بالتوافق والتنسيق بين الصين والسعودية عبر اللجنة السعودية المشتركة ضمن رؤية المملكة 2030، والتوافق والترابط بين رؤية 2030 ومبادرة الحزام والطريق الصينية، يرى الدكتور عبد الرؤوف: "أنّ المبادرتان الصينية والسعودية تنسجمان مع بعضهما البعض بانطلاقهما من نظرة شمولية لم تغفل تعدد الخيارات والبدائل فهما عبارة عن خطتين متكاملتين للنمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي لإحداث نقلة وتغيير شامل لخلق دول ذات نماذج اقتصادية واجتماعية عالمية تصب في صالح وصولهما للريادة العالمية".

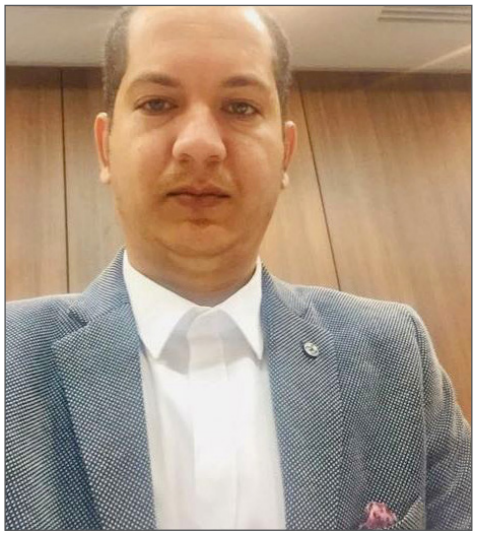

عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي

ويتجلى ذلك، حسب عبد الرؤوف " في تركيزهما على تنويع النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل القومي وعدم الارتكاز على مصدر واحد، وتنوع التبادل التجاري والاستثماري في مجالات النفط والتعدين والكهرباء والموانئ وفق رؤية المملكة 2030م، التي تؤكد بشدة على تنويع مصادر الدخل وعدم الارتكاز على الدخل النفطي كمصدر وحيد للموازنة السعودية من خلال تعزيز سياسة جذب الاستثمار في القطاعات المختلفة ومد أواصر العلاقة بمختلف دول العالم لدعم الاستثمار في المملكة، ومبادرة الحزام والطريق التي يؤيدها 65 دولة وتستقطب ما يقارب من 70% من سكان العالم كذلك تعزز من تنويع الدخول للصين ومن أواصر التعاون والصداقة بين الدول المشاركة ضمن نطاق الحزام والطريق البحري والبري،"

ويتابع عبد الرؤوف: "كما أن المبادرتين تؤكدان على تعزيز الروابط البينية في إطار المنظمات الاقتصادية الدولية الكبرى، ولذلك تشهد العلاقات الاقتصادية بين البلدين تنامياً كبيراً وسط تنوع الاستثمارات وفق رؤية المملكة ومبادرة الحزام والطريق، كما وقعت الدولتان اتفاق الشراكة الاستراتيجية الشاملة كأهم اتفاق توقعه الصين مع شركائها الاستراتيجيين والمهمين دوليًا لا سيما أن موقع السعودية يعتبر منطقة التقاء لطريقي الحرير البري والبحري منذ القدم."

الاقتصاد والانتخابات التركية.. رافعة "العدالة والتنمية" قد تسقطه

يشكل الاقتصاد جوهراً ثميناً لأي حزب سياسي قد يقدمه لعموم الشعب، مما يشجعهم على الإدلاء له، وهي العوامل استغلها "حزب العدالة والتنمية" في العام 2002، بغية اقناع الناس بالتصويت له، والوصول بالتالي إلى سدة الحكم بتركيا.

وبالفعل استطاع "العدالة والتنمية" خلال السنوات الأولى من حكمه، تحقيق بعض الوعود التي قطعها، لكن سرعان ما ذهبت إنجازاته أدراج الرياح، وخسرت تركيا تدريجياً، المستثمرين الأجانب، نتيجة تدخلاتها الإقليمية وأوضاعها الداخلية، مما ساهم بشكل جلي في انهيار العملة التركية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، في تهديد مباشر لعرش الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، القائد الحالي للحزب.

تضخم عالي وزيادة رسوم

فسجّل التضخم في مدينة إسطنبول في ديسمبر الماضي، أعلى معدل في نحو عشرة أعوام، في حين رفعت الحكومة التركية أسعار الكهرباء والطاقة في البلاد مع بداية العام الجديد، إذ زادت أسعار الوقود والتأمين على السيارات ورسوم المرور في بعض الجسور، ما أضاف مزيداً من الضغوط على اقتصاد، الذي يواجه زيادة تضخم وأزمة عملة، جاءت بسبب الخفض المتكرر لأسعار الفائدة.

وبحسب "رويترز"، قالت هيئة تنظيم سوق الطاقة "إنه جرى رفع أسعار الكهرباء بما يصل إلى 125 في المئة"، مشيرة إلى تضخم أسعار الطاقة العالمية، للمستهلكين التجاريين من أصحاب الطلب المرتفع وبنحو 50 في المئة للمنازل الأقل طلباً في 2022"، وذكرت شركة بوتاش الحكومية للطاقة، أن أسعار الغاز الطبيعي سترتفع 25%، للاستخدام المنزلي و50%، للاستخدام الصناعي في يناير.

بينما قالت غرفة إسطنبول للتجارة، أن أسعار التجزئة في المدينة، أكبر مدن تركيا، قفزت 9.65% على أساس شهري في ديسمبر، مسجلة زيادة سنوية 34.18%، كما ارتفعت أسعار الأدوات المنزلية في المدينة التي يقطنها نحو خمس سكان البلاد، بأكثر من 20%، في حين زادت أسعار الأغذية بنحو 15%، بجانب زيادة أسعار بيع الجملة 11.96% في ديسمبر، على أساس شهري و47.10% على أساس سنوي، وهو ما دفع متابعين اقتصاديين، إلى توقع زيادة معدل التضخم السنوي في تركيا الذي تجاوز 21% في نوفمبر، إلى تجاوز 30% في اللاحق.

أردوغان يطالب دعم الأتراك بدل دعمهم

وعلى عكس ما يحدث في الدول التي تضم قوى سياسية متنافسة على الحكم، وبدلاً من أن يحاول "حزب العدالة والتنمية" التخفيف عن الشعب التركي في أزمته الاقتصادية، زعم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، بداية يناير، أن أسعار الفائدة هي سبب التضخم، مطالباً الأتراك بالاحتفاظ بمدخراتهم بالعملة المحلية، وصرح أردوغان: "أريد أن يحتفظ جميع المواطنين بمدخراتهم بالليرة التركية، وأن يديروا جميع أعمالهم بها"، زاعماً أن تقلب سعر الصرف تحت السيطرة إلى حد كبير، عقب الضعف الحاد في الليرة.

وفي الثالث من يناير، ذكرت السلطات النقدية إن أنقرة ستطلب من المصدرين تحويل ربع عائداتهم إلى الليرات، في خطوة لتمكين احتياطات الحكومة ودعم العملة المحلية، منوهةً إلى إن البنك المركزي سيقوم بشراء 25% من إجمالي الدخل من صادرات السلع، طالما أن المصدرين يتلقون مدفوعات بالدولار أو اليورو أو الجنيه الإسترليني، وهو ما يعني إجبار الشركات على الاحتفاظ ببعض إيراداتها من المبيعات في الخارج بالعملة المحلية، وذلك عقب عام من الخسائر الفادحة في الليرة التركية، التي خسرت ما يصل إلى نصف قيمتها مقابل الدولار العام الماضي.

فيما كشفت معطيات البنك "المركزي التركي"، نهاية ديسمبر العام الماضي، بأن صافي الاحتياطيات الدولية لدى البنك تقلصت إلى أدنى مستوى منذ 2002، مؤكدةً أنه قد بلغ صافي الاحتياطيات الدولية لدى البنك 8.63 مليار دولار في 24 ديسمبر/كانون الأول، مقابل قرابة 12.16 مليار دولار قبل ذلك بأسبوع، وهو ما عكس تدخل البنك في سوق الصرف الأجنبي بذات الفترة، حيث تدخل البنك المركزي بشكل المباشر 5 مرات في السوق خلال ديسمبر الماضي، لوقف انهيار العملة، وذلك وفق رويترز.

المعارضة ترسم للانتخابات

كل المعطيات السلبية للاقتصاد في تركيا، تبرز الوضع الحرج الذي وصل إليه حزب العدالة والتنمية، حيث تبرهن الإخفاق الكبير في العملية الاقتصادية، وهو أمر لن يصب في صالح الحزب، بالأخص مع توجيه المعارضة أنظارها إلى الانتخابات المزمعة في العام 2023، إذ لا تصب المؤشرات في مصلحة "حزب العدالة والتنمية"، وهو ما أكده محمد علي قولات، رئيس مجلس إدارة شركة "MAK Consulting" للأبحاث، في الرابع من يناير.

حيث أشار إلى إن حزب "الشعب الجمهوري" التركي قد يكون الأكثر شعبية في البلاد بحلول شهر مارس المقبل، موضحاً أن أصوات حزب العدالة والتنمية، انخفضت إلى أقل من 30%، بسبب الزيادات المتتالية في الأسعار، حيث سجل التضخم النقدي في تركيا خلال ديسمبر الماضي 36%، وأردف قولات أنه بسبب تلك الزيادات، وتراجع شعبية حزب العدالة والتنمية، سيصبح "الشعب الجمهوري" المعارض الحزب الأول في تركيا في مارس القادم.

منوهاً إلى أن حزب الخير هو أكثر الأحزاب التركية استقراراً، حيث ارتفع اتجاهه التصاعدي لكل شهر تقريباً في العامين الماضيين، مؤكداً أن الذين يفضلون الانفصال عن حزب العدالة والتنمية، يذهبون مباشرة إلى حزب الخير بقيادة ميرال أكشنار.. وأكشنار نفسها، قالت بالتوازي، إن "أحزاب المعارضة ستدمر معاً النظام "الحرام" الذي أسسه الرئيس، رجب طيب أردوغان".

مبينةً ذلك بالقول: "سنصل إلى السلطة بإذن الله.. سيكون الرئيس الثالث عشر لتركيا مرشح تحالف الأمة" المعارض، معتبرةً أن "حكومة الرئيس أردوغان سرقت خبز وحياة الشعب، وسرقوا حياة الأطفال الصغار، وأن أكبر مشكلة في بقاء تركيا هي أردوغان نفسه"، ونوهت إلى أن "الحكومة شكلت أغنياء وفقراء هذا البلد، فحزب "العدالة والتنمية" هم الأغنياء، والفقراء هي كل الأحزاب الأخرى"، مردفةً: "سندمر النظام الحرام.. أدعو إلى إجراء انتخابات فورية لتدمير هذا النظام الحرام".

التضعضع الداخلي

ولعل ما يبين تراجع شعبية حزب أردوغان بشكل كبير، ما شهدته ولاية ريزا شمال تركيا، مسقط رأس الرئيس رجب طيب أردوغان، منتصف يناير الجاري، من احتجاجات ضد ارتفاع الأسعار في السلع والخدمات، حيث قادت أمانة حزب الشعب الجمهوري (المعارض) احتجاجات منددة بارتفاع الأسعار، كما شهدت منطقة جونايسو حيث نشأ أردوغان في ريزا، تظاهرات شارك فيها مواطنون وممثلون عن المنظمات غير الحكومية.

وقال سالتوك دينيز رئيس شعبة حزب الشعب الجمهوري في ريزا، إن الجميع ضحية زيادة الأسعار وأن الزيادات لا يمكن منعها، مشيراً إلى أن "كل شيء قد زاد، الخبز أصبح بثلاث ليرات، وتأتي الزيادة وراء الزيادة في أسعار الغاز الطبيعي والوقود والدقيق والورق والفواكه والخضروات وكل شيء آخر تقريباً"، منتقداً زيادة الكهرباء، قائلا: "لقد أصبح استخدام الكهرباء في المنزل شجاعة كبيرة، بهذا المعدل، سنستخدم المصابيح التي تعمل بالغاز والشموع قريباً في المنازل، نتيجة لارتفاع الأسعار، أصبح مواطنونا غير قادرين على تدفئة أنفسهم وإضاءة منازلهم"، مضيفاً: "تركيا تراجعت إلى عام 2002".

وفي الصدد، أفادت صحيفة "زمان" التركية، في السادس عشر من يناير، أن 872 عضواً من حزب "العدالة والتنمية"، في ولاية آيدن، استقالوا بشكل جماعي، مشيرةً إلى أن الأعضاء أعلنوا استقالتهم، بمن فيهم رئيسة فرع النساء في الولاية إميل أوز أكمازلار، على خلفية "رفضهم طريقة إدارة الحزب وتعرضهم للمضايقات"، ونقلت الصحيفة عن مصادر مطلعة قولها إن "هناك اضطرابات خطيرة داخل الحزب في مدينة آيدن بأكملها"، مشيرة إلى أن "الاستقالات ستزداد في الأيام المقبلة".

احتجاجات في عقر دار أردوغان، واستقالات بالجملة من حزبه، هي بالتأكيد ليست أحداث روتينية بالنسبة لـ "العدالة والتنمية"، الذي يشير رفضه لتنظيم انتخابات مبكرة تدعو لها المعارضة، إلى إدراكه حجم الكارثة التي تعيشها تركيا اليوم بظله، وعليه، ترتفع المؤشرات على أفول عهد "العدالة والتنمية"، ربما لبداية تكون أقل ضرراً بمحيطها الإقليمي.

من تنبيهات التبرّع إلى حصر الإفتاء.. الإخوان والصفعات المتعددة

أحمد قطمة

يستمر الشرق الأوسط، محاولاته لإنهاء أو تخفيف وطأة عقد من الزمان، كان للتطرف والإرهاب فيها الدور الأبرز، على حساب شعوب تواقة للاستحواذ على حقوقها، قبل أن ينقض الإسلام السياسي ممثلاً بتنظيم "الإخوان المسلمين" وتفرعاته الكثيرة، على آمال التغيير، عقب أن سخروا انتفاضات الشعوب لخدمة مشاريع توسع إقليمية، لم تحمل أي قيم وطنية، ولم تسعى إلى أي حلول، كما هو الحال في سوريا وليبيا وغيرها.

وعليه، كانت صحوة الشعوب من جهة، وحزم الأنظمة القوية في المنطقة من الجهة الأخرى، نقطة فصل أساسية في تحول المنحى التصاعدي للتنظيم وأجنداته، من الارتفاع إلى الانحدار والانكفاء، صوب الانحلال والانتهاء، وهو ما تشير إليه الوقائع المستمرة، منذ منتصف العام الماضي، وحتى بداية العام الجاري.

ففي مصر

قضت محكمة النقض في حكم نهائي، يونيو الماضي، بتأييد حكم الجنايات الصادر بإعدام 12 من قيادات "جماعة الإخوان"، بينهم عبد الرحمن البر وصفوت حجازي ومحمد البلتاجي وأسامة ياسين وأحمد عارف، لإدانتهم بقضية "فض اعتصام رابعة"، والتي تعود وقائعها إلى أغسطس عام 2013، لكنها خففت حكم الجنايات الصادر بإعدام 31 متهماً من قيادات وعناصر التنظيم إلى السجن المؤبد، لإدانتهم بالقضية ذاتها.

وتضمن وقتها حكم النقض، تأييد أحكام السجن لـ277 متهماً آخرين تراوحت ما بين السجن المشدد 5 سنوات وحتى المؤبد، من بينهم تأييد حكم المؤبد لمرشد "جماعة الإخوان" محمد بديع، والقيادي ورئيس مجلس الشعب السابق محمد سعد الكتاتني والقيادي بحزب "الوسط" عصام سلطان، وشمل الحكم تأييد العقوبات التبعية الموقعة من محكمة الجنايات على جميع المتهمين الطاعنين البالغ عددهم 320 متهماً، وهي "حرمانهم من إدارة أموالهم وأملاكهم، وعزل من يعمل منهم من وظيفته الحكومية، ووضعهم تحت مراقبة المشروطة لمدة 5 سنوات من تاريخ صدور الحكم".

وقد أسندت النيابة لهم اتهامات عدة، من بينها "تدبير تجمهر مسلح والاشتراك فيه بميدان رابعة العدوية – (ميدان هشام بركات حالياً)، وقطع الطرق، وتقييد حرية الناس في التنقل، والقتل العمد مع سبق الإصرار والترصد للمواطنين وقوات الشرطة المكلفين بفض تجمهرهم".

في السعودية

عمدت رئاسة أمن الدولة السعودية، بداية العام الجاري، إلى إصدار تنبيه من التبرع لجهات خارجية مجهولة، مؤكدةً على أن ذلك التبرع يعرض المتبرع للمحاسبة، تبعاً للأنظمة المعمول بها في المملكة، مبينةً خلال مقطع فيديو عرضته على منصات التواصل الاجتماعي، أن "من يريد التبرع للخارج، فإن الجهة الوحيدة المصرح لها بإيصال التبرعات لخارج السعودية، هي مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية".

ويمكن اعتبار الخطوة السعودية، هامة من جهة حصر تمويل التنظيمات المتطرفة والإرهابية، حيث استغلت تنظيمات الإسلام السياسي على مدار سنوات، عواطف ومشاعر الناس، أو من خلال استغلال النزعات الدينية، بغية الحصول على الأموال والتبرعات، وخاصة في الحالة السورية، إذ تم التبرع بملايين الدولارات لجهات وتنظيمات غالبها كان إخوانياً، مما عقد الأمور أكثر في البلاد، وأوصل النظام السوري إلى ما كان يدعيه منذ اليوم الأول للحراك الشعبي، من أنه يقاتل مسلحين وإرهابين، فبرر أمام العالم جرائمه الكثيرة.

في تونس

ولم تقتصر ألاعيب تنظيمات الإسلام السياسي على عواطف ومشاعر الناس للحصول على مساعدات مالية فقط منهم، بل تورط كثيرون في حرب لا ناقة لهم فيها ولا جمل، عقب أن غُرر بهم من قبل آلة الإخوان المسلمين الإعلامية، فانخرط الكثيرون في العمليات العسكرية بسوريا، ومنها ما تم كشفه في تونس، أذ أوضح وزير الداخلية التونسي توفيق شرف الدين، في الرابع من يناير الجاري، وجود شبهة إرهاب ضمن ملف البرلماني نورالدين البحيري، نائب رئيس حركة النهضة ووزير العدل الأسبق.

وبيّن الوزير، أن الأمر يرتبط بشبهات جدية بعملية صنع وتقديم شهادات جنسية وجوازات سفر وبطاقات تعريف غير قانونية لأشخاص، مردفاً أن الأمر متروك للقضاء وسيفاجئ الرأي العام بالحقائق التي ستكشف، موضحاً: "نظراً لوجود شبهة إرهاب في الملف، كان الزاماً أن أكون في مستوى الأمانة حفاظاً على أمن تونس"، وذلك عقب أن اعتقلت السلطات الأمنية نورالدين البحيري، نائب رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي، فيما الأنظار لا تزال ترنو إلى ما ستكشفه السلطات التونسية، حول شبهات تورط الوزير الإخواني السابق للعدل، بتسهيل عبور إرهابيين ومتطرفين إلى سوريا.

في سوريا

عقب تسلقهم على آمال السوريين بالخلاص والعدالة، وتبريرهم للجيش التركي كي يحتل أجزاء واسعة من شمال البلاد، أخفق الإسلام السياسي وعلى رأسهم "الإخوان المسلمون"، الذين يديرون فعلياً مؤسسات المعارضة السورية، في إدارة المناطق التي تحتلها تركيا، وهو إخفاق متعدد الأوجه، سياسياً، أمنياً، ولا ينتهي بالإخفاق في إدارة حياة الناس، حيث يقتحم مئات المتظاهرين في مدينة مارع شمال حلب، في الرابع من يناير الجاري، المجلس المحلي ومبنى شركة الكهرباء في المدينة، احتجاجاً على ارتفاع أسعار الخبز والكهرباء.

وتوسعت المظاهرات إلى مدن الباب وعفرين واعزاز، وشملت بلدات أصغر كصوران وجندريس، عقب أن ارتفعت أسعار الكهرباء إلى ما يقارب 35%، والخبز من ليرة واحدة إلى ليرتين، مع عدم توفره، وتخفيض وزن الربطة الواحدة تدريجياً، من واحد كيلوغرام إلى 600 غرام، فيما قالت مواقع معارضة نقلاً عن مصادر محلية من مدينة رأس العين التي تحتلها تركيا في شمال سوريا، إن رفع سعر ربطة الخبز جاء بأوامر من قائم مقام منطقة جيلان بينار التركية، المقابلة لمدينة رأس العين.

وبجانب الإخفاقات الإدارية، شهدت المناطق التي تحتلها تركيا عبر مليشيات "الجيش الوطني السوري" في ريف حلب الشمالي بداية العام الجاري، توتراً بين مليشيا ما يسمى "غرفة عمليات عزم" ومليشيا "فرقة السلطان سليمان شاه" بزعامة المدعو "محمد الجاسم أبو عمشة"، وهي باتت توترات معتادة، في ظل الانقسام المليشياوي، حيث تعتبر كل مليشيا المنطقة التي تحتلها ملكاً خاصة بمتزعميها، بما فيما من بشر وشجر وحجر، وهو ما يفتح الباب بشكل مستمر للتناحر والاقتتال، في ظل مساعي كل متزعم لإنهاء خصومه، وإبراز نفسه لدى الأتراك على أنه الأكفأ.

في الإمارات

ولأن الفتاوي الدينية كانت نقطة ارتكاز لتنظيمات الإسلام السياسي، وخادمة لصراع الإخوان للوصول إلى السلطة والحكم في مجموعة دول عربية، تنبهت الإمارات للقضية، ودعا مجلس الإمارات للإفتاء الشرعي، منتصف يناير الجاري، "أفراد المجتمع ومؤسساته كافة إلى عدم الخوض في مسائل الفتوى الشرعية دون ترخيص أو تصريح"، وذلك بعد "ما لاحظه من تجاوزات"، خاصة فيما يتعلق بالتكفير. وأضافت أن ذلك "يؤدي إلى انتشار الكراهية والطائفية والتكفير والتشدد والتطرف ويتنافى مع سماحة الدين الإسلامي الحنيف، ويعد منافياً للسياسات الوطنية لدولة الإمارات التي تؤكد على قيم التسامح والتعايش والاعتدال"، وهي خطوة لن تحبذها تنظيمات الإسلام السياسي، التي اعتاد منظروها والدائرون في فلكها، الإفتاء لأنفسهم ومنح اتباعهم، الذريعة والحجة لخرق كل ما ترفضه العقل والذات السوية، من انتهاك حقوق الغير والنيل من معتقداته وأملاكه وكرامته.

الأكاديمي البدر الشاطري لـ"ليفانت": استقرار منطقة الخليج مهم لاستقرار أسواق الطاقة

حاوره: رامي شفيق

البدر الشاطري

اعتبر الدكتور البدر الشاطري، الأكاديمي الإماراتي، الأستاذ في كلية الدفاع الوطني في دولة الإمارات، أن الاعتداءات الحوثية على المنشآت المدنية في الإمارات "موجهة كردة فعل على ما تكبدته القوات الحوثية في مأرب وشبوة"، لافتاً في حواره مع "ليفانت" أنّ المفاوضات في فيينا تحتلّ أهمية كبيرة بالنسبة لإيران. ومن المؤكد أنّ توظف طهران كل قدراتها للتأثير على المفاوضات وتطويعها لصالحها. ولكن الضربة لا تخدم إيران، بل إن إيران تخشى من تصنيف الحوثي كحركة إرهابية، كما فعل الرئيس السابق دونالد ترامب، والذي سيكون له تداعيات على وضع الحركة والدعم الإيراني للحركة. وتتجه الإدارة الأمريكية، وبسبب الضربة الموجهة للإمارات، لإعادة تقييم موقفها وتصنيف الحوثي كحركة إرهابية. بل قد يتعدّى الأمر الإدارة الأمريكية إلى تحرّك دولي عبر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لاتخاذ إجراءات ضد الحركة وداعميها.

ويردف الأكاديمي الإماراتي، الأستاذ في كلية الدفاع الوطني في دولة الإمارات لـ"ليفانت": "يحاول الحوثي القرصنة على سفن التحالف ولكن العلاقة مع هزائم شبوة ليست جلية، على الأقل بالنسبة لي. ولكن لن تنفك حركة الحوثيين من مواصلة الهجوم على قوات التحالف وعلى أراضي دول التحالف كما يحصل بشكل مستمر بالنسبة لجنوب المملكة العربية السعودية".

يأتي العدوان الحوثي على مواقع مدنية في أبو ظبي مؤخراً ليثير موجات متباينة من الآراء والتحليلات السياسية.. كيف ينبغي قراءة ما حدث على النحو الدقيق؟

هناك عدة تحليلات لما حدث من هجوم على أبو ظبي ومحاولات ضرب البنية التحتية في الإمارات. ومما لا شك فيه أن الضربة موجهة كردة فعل على ما تكبدته القوات الحوثية في مأرب وشبوة. وردة الفعل تكشف على أنّ الخسائر كانت فعلاً جسيمة. ولكن الاختلاف على البعد الاستراتيجي للضربة. فالبعض يعتقد أنها تأتي في سياق المفاوضات في فينا بين إيران والدول الغربية حول الملف النووي. والبعض يرجح إلى أن إيران تلوّح بإحدى أذرعها في المنطقة استعداداً لحرب قادمة ومتوقعة.

ولكن كل هذه التحليلات رغم وجاهتها، إلا أنّها تتناقض مع التوجه الجديد لإيران في المنطقة، والتي تحاول التقارب مع دول الخليج العربي. كما أنّ الإمارات وجهت دعوة إلى الرئيس الإيراني الجديد، إبراهيم رئيسي، بزيارة دولة الإمارات. فلا يتّسق منطقياً أن إيران أوعزت إلى الحوثي بالقيام بالضربة الجوية. وهناك احتمال أن تقهقر قوات الحوثي والتقارب العربي الإيراني؛ إضافة إلى سعي روسيا لعقد اجتماع بين الدول العربية المعنية وإيران لإيجاد مخرج من المواجهة التي يعاني منها الإقليم وحرب لا تحمد عقباها، كما حصل بعد الغزو الأمريكي للعراق، مما أقلق الحوثي وأراد أن يفسد هذا التقارب والذي قد يفضي إلى صفقة تأتي على حساب الحوثي في صنعاء. والحوثي يعلن أن إرادته السياسية مستقلة عن طهران وأن السلام يمر عبر صنعاء.

● ثمّة تحركات عسكرية ضد تمركز وسيطرة القوات الحوثية في محافظة شبوة.. هل ينبغي ربط احتجاز السفينة "روابي" مع الاعتداء الأخير بما يحدث ميدانياً في اليمن من أزمة عسكرية تواجه الحوثي؟

من الطبيعي أن يحاول الحوثي القرصنة على سفن التحالف، ولكن العلاقة مع هزائم شبوة ليست جلية، على الأقل بالنسبة لي. ولكن لن تنفك حركة الحوثيين من مواصلة الهجوم على قوات التحالف وعلى أراضي دول التحالف، كما يحصل بشكل مستمر بالنسبة لجنوب المملكة العربية السعودية.

● هناك من يذهب بتفسيره للتطورات الأخيرة نحو مدّ الصلة بمفاوضات إيران في فيينا وسياقات المباحثات الخليجية.. هل ترى ذلك دقيقاً؟

تحتلّ المفاوضات في فيينا أهمية كبيرة بالنسبة لإيران. ومن المؤكد أن توظف طهران كل قدراتها للتأثير على المفاوضات وتطويعها لصالحها. ولكن الضربة لا تخدم إيران، بل إن إيران تخشى من تصنيف الحوثي كحركة إرهابية، كما فعل الرئيس السابق دونالد ترامب، والذي سيكون له تداعيات على وضع الحركة والدعم الإيراني للحركة. وتتجه الإدارة الأمريكية، وبسبب الضربة الموجهة للإمارات، لإعادة تقييم موقفها وتصنيف الحوثي كحركة إرهابية. بل قد يتعدّى الأمر الإدارة الأمريكية إلى تحرك دولي عبر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لاتخاذ إجراءات ضد الحركة وداعميها.

● تكرّس طهران أذرعها الإقليمية في المنطقة العربية لربط مصالحها الاستراتيجية فيها، اقتصادياً وسياسياً، سواء كان ذلك في اليمن أو العراق أو لبنان أو سوريا وتهديد العواصم العربية المتاخمة لتلك البلدان.. ما أثر تلك العمليات على الأمن الإقليمي؟

لا تستطيع إيران الدخول في حرب تقليدية مع الدول العظمى ودول المنطقة بسبب ميزان القوة العسكرية. لذا فإنّ المليشيات التابعة لإيران تلعب دوراً مهماً في العقيدة العسكرية الإيرانية. وإذا ما قامت الولايات المتحدة أو إسرائيل بتوجيه ضربة إلى إيران، فإنّ طهران ستستخدم أذرعها في المنطقة لاستهداف المصالح الغربية وإسرائيل.

كما أن هذه التنظيمات تشكل أوراقاً مهمة في يد طهران للمساومة عليها. وتستطيع إيران الضغط على هذه التنظيمات لتغيير سلوكها أو مواقفها السياسية، كما فعلت ذات مرة في دعم حزب الله تشكيل حكومة في لبنان مقابل موافقة الولايات المتحدة لتولي نوري المالكي رئاسة الحكومة في بغداد رغم أن إياد علاوي حصل على أصوات أكبر من المالكي في انتخابات 2010.

● في ضوء تباين الأهداف الأمريكية في المنطقة مع تبدل أدوارها وتوجهاتها.. كيف يمكن النظر إلى توجهات إدارة بايدن نحو الحوثيين وطهران؟

الواضح أنّ واشنطن تريد تقليل التزاماتها في منطقة الشرق الأوسط، خاصة أن الولايات المتحدة وصلت إلى اكتفاء ذاتي من النفط، بل أصبحت دولة مصدّرة لهذه السلعة الاستراتيجية. ولدى الولايات المتحدة ما يشغلها في منطقة الباسفيك لمواجهة صعود الصين كقوة عالمية قد تهدد موقع أمريكا في المنطقة والعالم. ولكن ستظل منطقة الخليج منطقة ذات أهمية استراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. لعدة أسباب، وأهم هذه الأسباب اعتماد الصين على منطقة الخليج كمصدر للطاقة. ولا شك أن الولايات المتحدة ترى في منطقة الخليج رافعة مهمّة في مواجهتها مع الصين.

إضافة إلى ذلك، فإنّ استقرار منطقة الخليج مهم لاستقرار أسواق الطاقة. وعلى الرغم من الاكتفاء الذاتي للولايات المتحدة من الطاقة، تبقى أسواق الطاقة متداخلة، وأي ارتفاع لأسعار النفط بسبب الاضطرابات في منطقة الخليج سيكون له تأثير على الأسعار في الولايات المتحدة. وإنّ أي ارتفاع حاد في أسعار النفط سيؤدّي بالضرورة إلى نتائج سلبية على الاقتصاد العالمي. وليس المهم أين ينتَج النفط، بل هل يتدفق النفط إلى الأسواق العالمية من دون انقطاع؟ وما الذي سيحدد أسعاره؟ ويجدر الإشارة إلى أن إسرائيل وأمنها من ثوابت السياسة الخارجية تجاه المنطقة، ولا يبدو أن ذلك سيتغير قريباً. وستكون مكافحة الإرهاب دائماً وأبداً محط اهتمام واشنطن على اختلاف أطيافها السياسية.

● هل يمكن تأسيس قاعدة لفهم ما جرى على فرضية تحالف إيران مع الحوثيين في تلك الهجمات استناداً لكون وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان يؤمن بدبلوماسية القوة؟

سبق وأن ذكرت، أن احتمال لعب الحوثي دوراً مفسداً للعلاقات العربية-الإيرانية الناشئة احتمال وارد ويجب أن يُؤخذ في عين الاعتبار. ومن المنطقي أن يرى الحوثي في التحركات الإيرانية تهديداً لموقعه الاستراتيجي؛ وقد يفرض عليه حلولاً لا تتماشى مع توجهات ومصالح الحركة. وكما هو معروف في العلاقات الدولية، فإن أية علاقة بين طرفين، قوي وضعيف، يشوبها توجس من الطرفين. فالطرف الضعيف يخشى أن يتخلّى عنه الحليف في مقابل صفقة معينة، والطرف الأقوى يخشى أن حليفه الأصغر يسعى إلى زيادة تورّطه في مشاكله.

● ما هي أهم السيناريوهات المرجّحة كنتيجة مباشرة لذلك الحادث، من ناحية الجانب الإماراتي، ومن ناحية الولايات المتحدة الامريكية، وناحية إيران والحوثيين؟

تكشفت في الأسبوع الماضي عن إجراءات اتخذتها الإمارات ودول التحالف باستهداف الحركة عبر قصف جوي. ولكن الأهم ما تسعى له أبو ظبي لحشد دولي دبلوماسي ضد الحركة قد تؤدي إلى نتائج وخيمة على الحوثي. وفعلاً استطاعت الإمارات إحداث اصطفاف إقليمي ودولي خلفها مما يعكس قوة نفوذها الإقليمي والدولي. وقد يكتب المؤرخون في المستقبل أن الضربة الذي وجهها الحوثي كانت منعطفاً مهماً في تاريخ الحركة أو بداية نهايتها.

وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فإنّ هذه الضربة قد تزيل أي اعتراض من داخل الإدارة لتصنيف الحوثي كحركة إرهابية، وتتزايد الضغوط الدولية على الحوثي وعلى داعميه في طهران. ولن يسعى الحوثي وإيران إلا للتقدم في مفاوضات بين الحكومة الشرعية ومحاولة إنقاذ ما يمكن إنقاذه. وقد تشهد العلاقات بين طهران وصنعاء توتراً إذا ما أصرّ الحوثي على المضي في تعنته والمواجهة العسكرية من الأطراف اليمنية ودول التحالف.

هجوم الحوثي على الإمارات..
دليل آخر على فشل سياسة بايدن في الشرق الأوسط

داليا زيادة

إن الهجوم الذي شنته مليشيا الحوثيين بالقرب من مطار أبو ظبي، في وقت سابق من هذا الأسبوع، هو دليل آخر على فشل سياسة بايدن في الشرق الأوسط، إذ ليس من المنطق أن يتبنى الرئيس الأمريكي مثل هذه السياسة التي تستهدف إضعاف دول الخليج العربي عسكرياً، لا سيما السعودية والإمارات، بينما تقوي شوكة إيران ومليشياتها التي تعيث فساداً في المنطقة منذ سنوات.

كان واضحاً من التصريحات المبكرة للرئيس بايدن، أثناء حملته الانتخابية، أن إدارته لن تكون داعمة للحرب التي تقودها السعودية والإمارات في اليمن منذ عام ٢٠١٥، على عكس ما فعلت إدارة ترامب. في لقاء إعلامي، سنة ٢٠١٩، سلط بايدن الضوء على السياسة التي ينوي تبنيها تجاه السعودية، إذا أصبح رئيساً للولايات المتحدة، بقوله: "سأوضح أننا لن نبيع المزيد من الأسلحة إليهم. في الواقع، كنا سنجعلهم يدفعون الثمن ونجعلهم منبوذين كما هم".

في وقت لاحق، بعد انتخاب بايدن في سنة ٢٠٢٠، قال وزير الخارجية الأمريكية، أنتوني بلينكين، لأعضاء مجلس الشيوخ الذين كانوا ينظرون في أوراق ترشحه للمنصب "إن بايدن أوضح أننا سننهي دعمنا للحملة العسكرية التي تقودها السعودية في اليمن، وأعتقد أننا سنعمل على ذلك في وقت قصير جداً بمجرد أن يصبح الرئيس المنتخب هو الرئيس".

بعد تنصيب بايدن مباشرةً، في يناير ٢٠٢١، قررت وزارة الخارجية الأمريكية مراجعة وشطب قرار إدارة ترامب تصنيف الحوثي في اليمن كمنظمة إرهابية أجنبية. في اليوم التالي لهذا القرار، أعلنت وزارة الخارجية عن وقف اتفاقيات بيع الأسلحة التي وقعتها إدارة ترامب مع السعودية لحين مراجعتها، بالإضافة إلى تجميد صفقة بيع مقاتلات إف-٣٥ المتطورة إلى الإمارات، والتي تم توقيعها أيضاً في ظل إدارة ترامب. بالتوازي مع ذلك، أعلنت إدارة بايدن عزمها إحياء المحادثات مع إيران بشأن الاتفاق النووي وتخفيف العقوبات الاقتصادية الخانقة التي سبق وفرضها ترامب على حكومتها.

بعد يومين فقط من هذه الإجراءات، قررت إيطاليا أن تحذو حذو أمريكا، فقامت الحكومة الإيطالية بإلغاء التصاريح الخاصة بتصدير صواريخ وقنابل طائرات إلى كل من السعودية والإمارات، ومنعت إصدار تصاريح مستقبلية لتصدير أسلحة مماثلة إلى البلدين. أدى إلغاء هذا الترخيص، إلى وقف توريد أكثر من ١٢٧٠٠ قنبلة إلى السعودية. برر الحكومة الإيطالية القرار بنفس التبرير الذي قدمته الحكومة الأمريكية، ألا وهو القضاء على إمكانية استخدام الأسلحة الإيطالية ضد المدنيين أو المساهمة في تفاقم الوضع الإنساني المأساوي في اليمن.

في أقل من عام، بدأت السعودية والإمارات في جني ثمار سياسة بايدن المعيبة تجاه المنطقة، حيث اشتدت وتواترت الهجمات الصاروخية وهجمات الطائرات المسيرة التي تشنها مليشيا الحوثي على السعودية، مستهدفة مواقع استراتيجية واقتصادية في أهم المدن داخل المملكة. ومع بداية العام الجاري، بدأت مليشيا الحوثي في توسيع عملياتها لاستهداف دول الخليج الأخرى، مثل الإمارات. جدير بالذكر هنا، أن الحوثيين لم يستهدفوا الإمارات بأي هجوم عسكري منذ عام ٢٠١٨ عندما قررت الإمارات تقليص عملياتها العسكرية في اليمن عبر قوات التحالف.

في يناير ٢٠٢١، غرد أنور قرقاش، وزير الدولة للشؤون الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، آنذاك، بأن "الإمارات أوقفت تدخلها العسكري في اليمن منذ أكتوبر ٢٠٢٠، وحرصاً منها على إنهاء الحرب، دعمت الإمارات جهود الأمم المتحدة ومبادرات السلام المتعددة في هذا الشأن، وظلت الإمارات واحدة من أكبر مقدمي المساعدات الإنسانية إلى الشعب اليمني".

على الرغم من ذلك، استمرت الإمارات في دعم الجماعات المتمردة الأصغر حجماً في المحافظات الجنوبية، مثل كتائب العمالقة، التي ناصرت حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي، عندما استولت جماعة الحوثي على صنعاء عام ٢٠١٤. في مطلع شهر يناير الجاري، نشر المتحدث العسكري لمليشيا الحوثي، عبر منصّات التواصل الاجتماعي، لقطات لسفينة ترفع علم الإمارات وتحمل معدات وإمدادات عسكرية، قاموا باحتجازها على سواحل مدينة الحديدة في البحر الأحمر.

بعد أسبوعين تماماً من هذه الواقعة، في صباح يوم ١٧ يناير، ضرب هجوم بطائرة مسيرة، تبناه الحوثيون، منشأة نفطية في أبو ظبي، وأضرم حرائق في مطار أبو ظبي الدولي، وأدى إلى مقتل ثلاثة أشخاص. في اليوم التالي، ردت قوات التحالف بقيادة السعودية بشن عدة غارات جوية على أهداف تابعة للحوثيين في صنعاء، بما في ذلك منزل مسؤول عسكري سابق، وقتلت عشرين شخصاً على الأقل. وتوعدت قيادة الحوثيين في بيان إعلامي بشن هجمات مماثلة على الإمارات في المستقبل.

من الواضح أن الحرب المتجددة بين قوات التحالف ومليشيا الحوثيين في اليمن لن تتوقف في أي وقت قريب، وهو الأمر الذي سيؤثر سلباً على حركة التجارة العالمية عبر البحر الأحمر، ويزيد من الاضطراب الأمني في منطقة الخليج العربي، خصوصاً إذا استمرت إدارة بايدن في إظهار نفس التسامح تجاه أنشطة الحوثيين ضد دول الخليج. في رد إعلامي رسمي لمستشار الأمن القومي الأمريكي، جيك سوليفان، بشأن هجوم الحوثيين الأخير على أبو ظبي، قال "إن الولايات المتحدة تدين بشدة الهجوم الإرهابي على أبو ظبي.. وبما أن الحوثيين قد أعلنوا مسؤوليتهم عن هذا الهجوم، سنعمل مع الإمارات والشركاء الدوليين لأجل محاسبتهم. إن التزامنا بأمن دولة الإمارات لا يتزعزع، ونحن نقف إلى جانب شركائنا الإماراتيين ضد جميع التهديدات التي تتعرض لها أراضيهم".

نأمل أن تُترجم كلمات سوليفان، في أقرب وقت ممكن، إلى فعل حقيقي يصحح خطأ السياسة التي يعتمدها بايدن تجاه منطقة الخليج. في الحقيقة، لا يمكن لأي إنسان له ضمير حي أن يؤيد تصعيداً عسكرياً جديداً سيضاعف حتماً المعاناة الإنسانية للشعب اليمني. لكن، لا ينبغي لهذا أن يعمي إدارة بايدن، أو غيرها من الفاعلين في المجتمع الدولي، عن حقيقة أن مليشيا الحوثيين لا تعمل لصالح اليمن أو شعب اليمن. الحوثيون مليشيا إرهابية مسلحة من قبل إيران ولها دور ضالع في معاناة الشعب اليمني بسبب استمرار الحرب. إن تسامح إدارة بايدن تجاه مليشيا مدعومة من إيران كان خطأ، والآن حان الوقت لتصحيحه.

بيان "الإخوان".. حلفاء طهران

ثائر عبد العزيز الحاجي

يوماً بعد يوم يُكشف مدى الخداع والأكاذيب التي تحيط بأهداف جماعة الإخوان المسلمين وانتماءاتهم.

تلك الأكاذيب التي حاول قادة الجماعة تسويقها من خلال أنشطتهم العديدة على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية، ليتضح فيما بعد عمق ارتباط الجماعة بالمشروع الإيراني منذ ثمانينيات القرن الماضي.

جاءت ثورات الربيع العربي لتكشف بشكل لا لبس فيه عمق ارتباط هذا التنظيم بالمشروع الإيراني الهدام في المنطقة، وما شهدت مصر خلال عام من حكم الإخوان يؤكد ذلك.

وتستمر مسيرة الكذب والنفاق لهذه الجماعة من خلال تبعية أذرعها في حركة حماس والجهاد الإسلامي لنظام الملالي في طهران، ليكونوا خنجراً في خاصرة الشعب الفلسطيني المناضل في سبيل قضيته، استنساخاً لتجربة حزب الله الإرهابي.

في حقيقة الأمر، تجلت أعمال التنظيمات بخداع الشعوب عبر عمالتها لصالح المشروع الإيراني، وادعائها زوراً وبهتانا المقاومة، وأكثر من ذلك، إلصاق صفة "الإسلامية "، مما يسيء للدين الحنيف، بل ويشوه مبادئه السمحة، كما فعل النظام الإيراني عندما أضاف الخميني لتسمية الدولة، بالجمهورية الإسلامية الإيرانية، في أبريل/ نيسان 1979. غير أنَّه أي الخميني؛ أول من ذرع بذور الفتنة المذهبية، في المنطقة وأباح القتل باسم الدين والعقيدة.

وخير مثال على تلك الاهتزازات المستمرة التي تدمر الإنسان، تلك المشاهد التي تبُث من اليمن، وسوريا، والعراق، وسلوك حزب الله المزعزع للاستقرار في لبنان.

وفي نفس الصدد، لم تكن مسيرة الإخوان المسلمين في سوريا سوى استمرار لهذا النهج التخريبي الموازي للنهج الإيراني، نهج ملالي القتل والإجرام.

أمّا، أبرز ما يميز هذا المسار التدميري، هو احتكار الجماعة لقرار المعارضة السورية والهيمنة على ثورتها، ومحاولة حرفها عن طريق الحرية ومقاومة الاستبداد، عدا عن التحالف مع إيران وغيرها من الطامعين في تمزيق سوريا أرضاً وشعباً.

وفي هذا السياق، نجد الكثير مما يفسر تصرفات الجماعة، من خلال مشاركتها في مسارات مشبوهة، تنادي بالحل من خارج القرارات الدولية، مثل 2254/ 2015، في محاولة لإفراغه من مضمونه عبر مسار أستانا، والالتفاف على تسلسل فقراته بالمضي في اللجنة الدستورية، وجعلها بديلاً عن هيئة الحكم الانتقالي المنصوص عليها في القرار المذكور آنفاً، وذلك خدمة للمشروع الإيراني، الداعم للسلطة الإجرامية الوحشية في دمشق، بالإضافة إلى التنظيمات الإرهابية مثل حزب الله وحماس وغيرهما.

وما زاد من استنكار عموم السوريين إزاء بيان الإخوان، هو تزامنه مع البيان الختامي للجولة 17 في أستانا، حيث أدان المجتمعون هناك، الاستهداف الإسرائيلي المتكرر لسوريا، ومن المعروف أن رئيس وفد المعارضة في هذا المسار "أحمد طعمة" محسوباً على التيار الإسلامي ومقرب من جماعة الإخوان السوريين.

متناسين بذلك، من دمرّ سوريا واقتصادها واستباح ثرواتها، وجلبَ عشرات المليشيات الطائفية، الذين أمعنوا في قتل السوريين وتهجيرهم، وعاثوا بالبلاد فساداً.

ولا مناص من القول، أنَّ بيان الإخوان المسلمين الأخير، تحت عنوان: "كيانٌ يدمن العدوان.. وعصابة تدمن القتل والترويع"، يفضح الجماعة ويظهر وجهها الحقيقي، عندما استنكرت الضربات الموجهة لمافيات القتل والحقد الطائفي في ميناء اللاذقية.

لكن يبقى التساؤل، هل كانت تلك الضربات تستهدف حاويات تحوي على أدوية لمئات آلاف الجرحى والمصابين السوريين؟ أم كانت تستهدف المساعدات الإنسانية لمئات آلاف الفقراء والجوعى؟ قطعاً لا.

إذ كانت إدانة تلك الضربة، من قبل الإخوان المسلمين في سوريا فضيحة كبرى، وقدمت دليلاً جديداً على ارتباط هذه الجماعة بإيران القاتلة ونظام الملالي في طهران.

وفضلا عن ذلك، لم يأخذ البيان بعين الاعتبار الجرائم التي يتعرض لها الشعب السوري على يد المليشيات الطائفية الحاقدة، وتلك التابعة لفيلق الغدر الإيراني في سوريا.

إذ لا يمكن النسيان والتغافل عن تشريد ملايين النازحين السوريين، الذين تركوا منازلهم ومدنهم قسراً لتستوطنه آلاف العائلات من مقاتلي الميليشيات المذهبية، في أكبر عملية تغيير ديموغرافي ينفذه نظام الملالي خارج حدود بلاده.

هؤلاء هم الإخوان المسلمون في سوريا، وهذه هي صلاتها، وهذا هو نهجها، وهذا طريقها... فهل بقي من الأقنعة ما يخفي عريٍّ هذه الجماعة؟ وبما لا يدع مجالا للشك، أنَّ الجماعة باتت مكشوفة وعارية أمام عامة السوريين، ولم يبق لها شيء يبرر جرائمها بحق هذا الشعب المكلوم وثورته. إذ أنَّ التهديد الإيراني ومشروع الملالي لن يتوقف عند هذا الحدّ، أو يقتصر على الدول التي تدخل بها من ذي قبل، بل يمتد إلى انحاء الشرق الأوسط.

ولن يتم احتواء هذا الخطر وإنهائه سوى بتضافر جهود وقوى الشرق الأوسط المدعومة دولياً، وبنشر الوعي السياسي لشعوب المنطقة بهذا الخطر، وما يترتب عليه من ابعاد تهدد وجود هذه الشعوب، بغض النظر عن أثنيتها أو عرقها.

وفي الختام، فإنَّ التهديد الإيراني يهدد الجميع، والقضاء عليه سيعزز مسار الأمن والسلم الدوليين، وليس في المنطقة الشرق أوسطية فحسب.

مجابهة إيران تبدأ من قصّ أذرعها المليشياوية

درويش خليفة

أوصلت السياسات التصعيدية الإيرانية منطقة الشرق الأوسط إلى توتر غير مسبوق، لا سيما بعد انخراطها المباشر في الحرب على الشعبين السوري واليمني، وتغذية أذرعها العربية بالخطاب والتشنج المذهبي الذي أسفر عن تطرّف مقابل، وهو ما كرسّ لنزاعات "هوياتية" ما دون وطنية، لا تعرفها شعوبنا العربية سوى مسمياتها وتوصيفاتها، وخصيصاً في سوريا.

ولقد أحدثت السنوات العشر الماضية تغيراً إقليمياً ودولياً في النهج والتعاطي مع الجمهورية الإسلامية في إيران، بعد أن استغلّ نظامها الراديكالي مطالب الشعوب العربية بالتغيير، بتدخله ومساندته للأنظمة المعادية للمملكة العربية السعودية، مثل نظامي بشار الأسد ومعمر القذافي في سوريا وليبيا، وأحدث شرخاً في كل من الجسد العراقي واليمني واللبناني، رافداً أذرعه الولائية، بالسلاح والذخيرة، مسنداً إليها مهمة مؤازرة الطغاة، وبالتالي؛ التستر على جرائم قادة إيران بحق شعوبها من غير الفرس.

لكن أن تصل ألسنة النيران المذهبية الإيرانية إلى الحدود السعودية، فهذا ما لم يكن في الحسبان، الأمر الذي أدركته القيادة في المملكة، بتشكيل قوة درع الجزيرة، لقطع أيدي إيران من البحرين، وتقديم الدعم للمعارضة السورية، وتثبيت الحكومة الشرعية في اليمن، إلى أن وصل الأمير "محمد بن سلمان" ولياً للعهد، ليُغير من قواعد الاشتباك ونقل السعودية من حالة الدفاع إلى حالة الهجوم، وذلك بتشكيل التحالف العربي وضرب الميلشيات الإيرانية في عقر دارها.

تُغير السعودية اليوم من عاداتها التي تتعلق في القضايا الإقليمية، وهو ما شهدناه بفتح نيران طائراتها على مليشيا الحوثي في عدد من مناطق جنوب اليمن، وإحراز تقدم واضح لقوات الحكومة الشرعية، فضلاً عن وقف استيرادها مع بعض أشقائها الخليجيين للمنتجات اللبنانية، بعد أن كانت الداعم الأول لاقتصاد هذا البلد، الذي أنهكه حزب الله بسبب سياساته وتدخله في شؤون دول المنطقة بقتل مناهضي النظام السوري، ومساندته لميليشيا "أنصار الله" جماعة الحوثيين الإرهابية، والتصريحات التي تخرج عن أنصاره ومتزعميه بين الحين والآخر، كان آخرها؛ خطاب حسن نصر الله بالذكرى الأولى لمقتل "قاسم سليماني" أول من شرعَ الإرهاب والقتل في سوريا، تبعها كلمة لنائب الأمين العام لحزب الله، نعيم قاسم، مخاطباً قادة السعودية "أنتم الإرهاب ونحن المقاومة"، وأضاف "وإن عدتم عدنا" في تحدٍّ واضح غير قابل للتأويل.

ورداً على اتهام الإعلام الولائي للمملكة السعودية بالتشدد وتصديره إلى العالم، قال ولي العهد السعودي، في حديث سابق لصحيفة "ذا إتلانتيك": "إنَّ الإسلام هو دين السلام" وأوضح بأنَّ (إيران، الإخوان المسلمين، الجماعات الإرهابية)، وبحسب مفهومهم الخاص للخلافة، يدعون المسلمين لبناء إمبراطورية بالقوة وفقاً لإدراكهم وأطماعهم.

في غضون ذلك، السؤال في هذه الأثناء، هو كيف سيكون العقاب السعودي لحزب الله؟ ففي الربع الأخير من العام الماضي، وعلى ضوء تصريحات وزير الإعلام اللبناني المستقيل "جورج قرداحي"، قطعت الرياض علاقاتها الدبلوماسيّة مع بيروت، أما اليوم، تمثّل تصريحات متزعمي مليشيا حزب الله، تطاولاً صريحاً على المملكة.

على أي حال، قافلة التحالف العربي تسير في اليمن وكلاب حزب الله في الضاحية الجنوبية تنبح، وهي مقتبسة من أبيات شعرية للإمام الشافعي " قل ما شئت بمسبتي.. فسكوتي عن اللئيم هو الجواب.. لست عديم الرد لكن.. ما من أسد يجيب على الكلاب".

ومن زاوية أخرى، يقود الملك سلمان مساراً جديداً يهدف إلى كبح نفوذ إيران الإقليمي، في ظلّ غياب التسويات للأزمات الكبرى في المنطقة، بالقوة أحياناً، كما هو الحال في اليمن، وتقدّم قوات العمالقة في بيحان وعسيلان لتمهيد الطريق باتجاه محافظتي البيضاء ومأرب، وفي أوقات سابقة من خلال جولات استكشافية لاستخبارات بلاده مع الإيرانيين في العراق. وهذه إحدى أدوات السياسة، في ظلّ انشغال كامل من الولايات المتحدة الأمريكية عن قضايا المنطقة، ومفاوضاتها مع القوى الكبرى في فيينا حول البرنامج النووي الإيراني، والاضطرابات على الحدود الأوكرانية، إضافة إلى الانسحاب المخيب للجيش الأمريكي من أفغانستان، لتأتي احتجاجات كازاخستان وتضيف تشابكاً أكثر تعقيداً للقضايا الإقليمية.

مخطئ من يظن أنّ السعودية تواجه ميليشيا الحوثي بمفردهم في اليمن، بل تواجه قواتها هناك؛ إيران وحزب الله والنظام السوري، الذي شرعَ بفتح سفارة للحوثيين في دمشق، إضافة إلى الحشد الشعبي العراقي، وهم بكامل عتادهم وصواريخهم البالستية، أي المواجهة لم تعد سعودية مع جماعة انفصالية، المعركة هناك بين محور معتدٍ، يقابله تحالف همه إعادة الاستقرار إلى محيطه وعمقه العربي.

اليوم، المملكة العربية السعودية مطالبة قبل أي وقت مضى، ببناء تحالف مع دول عربية، بعد تخطي مسألة ترتيب البيت الخليجي خلال العام المنقضي، وتجاوز الخلافات البينية، للتصدي لمشروع إيران، وأي مشروع ينال من استقرار بلدانهم ويكون رادعاً للطامعين بأراضيها ومياهها ونفطها.

وقبل ذلك، لا بدّ من قصقصة أذرع إيران، وخاصة "حزب الله"، الذي لطالما اعتمد عليه فيلق القدس الإيراني في عملياته خارج حدود بلاده؛ من خلال الاغتيالات وتهريب المخدرات، وتنفيذ تفجيرات وقتل للمعارضين الإيرانيين في الخارج، وتلويث المناخ السياسي في لبنان والمنطقة بالشراكة مع النظام السوري.

وأخيراً: لدي تساؤل أخير أضعه بين أيديكم، هل يمكن تصنيف "حركة حماس" الفلسطينية كإحدى أذرع إيران في المنطقة؟

السياسةُ الاستلابيّة "للقطيع" السوريّ المقهور

عبير نصر

إنّ من صور اعتلال الحياة السياسية في سوريا، بدءاً من العام 1971، أنها تختصر كيان الدولة في شخص الرئيس "المخلّص"، الذي لا بديل عنه في الخيال المجتمعي العام، لتضفي هالة من القدسية على حياته ومساره، وهذا، فعلياً، يرتبط بالذهنية النفعية للنظام الحاكم الذي عندما رسّخَ أخلاقاً شاذة في المجتمع السوري، تتمحور حول القابلية للاستعباد، بات السوريون لا يطمئنون إلا لكاريزما "المنقذ"، الذي تُعَلّق عليه كل الآمال والطموحات، لذا تبنّوا ظاهرة "القدرية" و"التبريرية".

وهو ما يفسر شيوع بعض الاستخدامات اللغوية كالعبارة الشهيرة "سوريا الله حاميها"، كنوعٍ من تبرير منطق الخنوع، والتهرّب من مسؤولية الإصلاح والتغيير، في ظلّ حاكم يُنتخب على مدى الحياة، وتُكال له كلّ آيات المديح والتزلف، حتى يخيّل بأنه الحصن الأوحد، والمتفرّد الذي لا يتعدّد، والكلّ الذي لا شيء بعده، والأفق الذي لا مستقبل دونه. حاكم يمتلك السلطات المطلقة، تتوالد على يديه الهزيمة تلو الهزيمة، مع هذا ينصّب نفسه خليفة الله في أرضه، تمثلاً لقول معاوية: "الأرض لله.. وأنا خليفة الله، فما أخذته فَلِي، وما تركته للناس فالفضل مني".

"الأسد أو نحرق البلد".. عبارة شهيرة أخرى تبناها نظام الأسد، وليست في الواقع سوى تعبير صريح عن شوفينية متطرفة واستبداد تعسّفي، كما تنمّ عن عقليةٍ مافياوية تُشهر ولاءها لعائلةٍ بتفضيلها على بلد بأسره، بل بتوعّدها بالقضاء على البلد إن لم يتسنّ للحاكم أن يبقى متربّعاً على حكمه وأرزاقه.

عبارة تعرّي، لا شك، حقيقة نظامٍ فاشي يتصرف وفق أهوائه ونزواته، ويتحكم بمصير شعب بات يتّسم بالسلبية المطلقة، والتشاؤم وعدم الاستقرار، في مجتمع خامل، معطل، متراجع في كافة مرافق الحياة ووجوهها. عبارة غدت أشبه بـ"لوغو" تبنّاه النظام السوري منذ عام 2011، مع تغيير بسيط اليوم: "الأسد.. وليحرقوا البلد". ولم يكن استهدافُ قصفٍ جوي إسرائيلي لمرفأ اللاذقية، فجر السابع من ديسمبر/ كانون الأول 2021، سوى غيضٍ من فيضِ تورّط النظام السوري في التساهل مع القوى الإقليمية الكبرى، الموغلة في إحراق الأرض السورية تصفيةً لحساباتها الشخصية.

وفي الوقت الذي أكدت فيه وكالة أنباء "سانا" التابعة للنظام السوري، أنّ إسرائيل شنّت هجوماً جوياً بعدّة صواريخ مستهدفاً ساحة الحاويات في ميناء اللاذقية التجاري، وأنّ المواد المستهدفة هي عبارة عن زيوتٍ وقطع غيار آليات وسيارات، أكد المرصد السوري لحقوق الإنسان، استهداف الصواريخ الإسرائيلية، وبشكل مباشر، لشحنةٍ أسلحةٍ إيرانية، ما أدى إلى انفجارات عنيفة وخسائر مادية فادحة.

وفي الحقيقة مسلسل "العدوان الجبان والاحتفاظ بحقّ الردّ" بدأ منذ عام 2013، حيث نُفذت مئات الضربات المعلَنة وغير المعلَنة ضد الجماعات المسلحة المرتبطة بإيران. ومع كلّ استهدافٍ إسرائيلي لمواقع في سوريا، يتبجّح النظام بتصديه للهجمات عبر المضادات الأرضية، في حين أنّ صور الأقمار الصناعية تظهر دماراً هائلاً في المواقع العسكرية والمنشآت بعد الاستهداف.

على المقلب الآخر وفي اللحظة ذاتها التي احتفل فيها العالم باستقبال عام جديد، كانت الطائرات الروسية تدكّ منازل وخياماً لمهجرين بالقرب من مدينة جسر الشغور، مخلفة قتلى وجرحى، بينهم نساء وأطفال. وعلى الرغم من أنّ القصف الروسي على إدلب لا يُعدّ مفاجئاً، إلا أن الواضح، وقياساً على العقلية الروسية، أن توقيت الغارات كان الغرض منه تمرير رسائل لتركيا مفادها أنّ العام المقبل لن يكون أفضل من سابقه. بدوره أعلن التحالف الدولي بقيادة واشنطن توجيه ضربة جوية "دفاعاً عن النفس" لمواقع أطلق منها النار على تجمعاته في محافظة دير الزور شمال شرقي سوريا...إلخ.

يقول الكواكبي "الإنسان يقترب من الكمال في نسبة ابتعاده عن الخوف، ولا وسيلة لتخفيف الخوف أو نفيه غير العلم بحقيقة المخيف منه، وهكذا إذا زاد علم أفراد الرعية بأنّ المستبدَّ امرؤٌ عاجز مثلهم، زال خوفهم منه وتقاضوا حقوقهم". ويبدو أنّ النظام السوري يعي خطورة هذه الحقيقة المطلقة، لذا لا يتوانى عن توجيه نيران ضعفه وعجزه نحو سوريّي الداخل، حريصاً على أن يكون الخضوع المطلق للحاكم المستبدّ مبتدأ المواطنة، والإذلال والإفقار والتخويف خبرها ومنتهاها. على هذا، وبقصد مزيدٍ من الاستلاب، أصدر بشار الأسد قانوناً مالياً جديداً للوحدات الإدارية، يحدّد جميع القوانين المالية المتعلقة بإيرادات الوحدات، بهدف رفد خزينة الدولة بموارد جديدة.

وفي التفاصيل، حدّد القانون رسوماً سنوية جديدة وفق حصص معينة للعديد من الخدمات، منها العقارات ووسائل النقل ورسوم المرفأ. ولم يوفر القانون حتّى الكلاب، فنصّ على تحديد رسمٍ سنوي وقدره (15) ألف ليرة سورية عن كلّ كلب، باستثناء الكلاب المقتناة لحماية المواشي والمزروعات، وتُعطى مقابل ذلك لوحة ذات رقم في كلّ سنة. وبينما شكلت هذه الظاهرة لأثرياء الحرب مجالاً لاستعراض ثرواتهم بانتقاء أنواع نادرة من الكلاب، كانت تربيةُ كلبٍ حاجةً نفسية لتبديد الوحشة والرعب لدى السوريين الذين لا حول لهم ولا قوة.

في سياق موازٍ يشار إلى أنّ وزير المالية، كنان ياغي، كان قد صرّح بأنّ الحكومة ستعمل على تحسين الإيرادات العامة من خلال مكافحة التهريب والتهرب الضريبي، وزيادة العائدات من استثمار الأصول المملوكة للدولة، بهدف تجنب زيادة معدلات التضخم من جهة، ولضبط العجز في الموازنة العامة للدولة، من جهة ثانية. ولم يقتصر المرسوم الجديد على موضوع الكلاب ورسوم تربيتها فحسب، بل شمل أكثر من عشرين بنداً، تضمنت فرض ضرائب وإتاحة تحصيلها، بالطريقة التي تراها الوزارات المسؤولة عن كلّ قطاع مناسبة، حيث شملت الضرائب وعمليات الجباية الجديدة جميع القطاعات بما في ذلك (المطاعم، الفنادق، مسالخ ذبح الحيوانات، المحروقات، عمليات بيع وشراء وتأجير واستئجار العقارات، المشروبات الكحولية، ضرائب الدخل...).

ويزيد طين البلاد المتهالكة بلّة أنه ما تزال الحكومة السورية تعيش الانفصام بأفظع حالاته، ما يعزّز فرص النظام الحاكم بالبقاء والتغوّل. خذ على سبيل المثال تصريحات وزير التجارة وحماية المستهلك في حكومة النظام السوري، عمرو سالم، حول الأمن الغذائي في سوريا، وبثقة مستفزّة راح يشكك في التقارير الأممية التي تقول إنّ نحو 60% من السوريين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، ليؤكد أنه "مؤمّن وأكثر من ممتاز"، وأنّ هناك جهوداً كبيرة من حكومة النظام السوري لتأمين كميات كبيرة من القمح، في ذات الوقت وزير الزراعة، محمد حسان قطنا، دعا السوريين إلى الاعتماد على أنفسهم في تأمين الخبز، وعدم انتظار الحكومة لتأمينه!.

وتحت ضغط هذه السياسية الاستلابية تتم مصادرة العقول، وتدمير الوعي لتحويل السوريين إلى "قطيعٍ" بشري مسحوق ومقهور.

وفي غمرة هذه الممارسات الأيديولوجية المضادة للإنسان، أعلنت حرب شاملة ضد كلّ مفردات الحياة في سوريا، وفرضت على السوريين حالة عبودية أفقدتهم القدرة على التفكير الحر وممارسة الحياة الكريمة. وبالتساوق مع هذا الواقع الكارثي ليس من الغريب على الإطلاق أن يثير المبلغ المفروض على تربية الكلاب حفيظة السوريين القابعين تحت خط القهر والفقر، حيث نشرت صفحة موالية منشوراً ساخراً من المرسوم جاء فيه: "شو ناطر من بلد بتعطي على الولد (1500) ليرة سورية، وبتاخد على الكلب (15) ألف.. الكلب أغلى من الولد يا خديجة".

سجن غويران غوانتانامو الشرق

علي نمر

نفذ معتقلو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش»، عصياناً جديداً في سجن غويران في الحسكة، الذي يضم نحو خمسة آلاف معتقل، معظمهم من جنسيات غير سورية، ويشهد استعصاءات متكررة، حيث تؤكد تصريحات قيادات قوات سوريا الديمقراطية، أنهم ينتمون إلى قرابة خمسين دولة، وبينهم قادة للتنظيم الإرهابي من الصف الأول، إذ اعتقل معظمهم أثناء معركتيّ الرقة التي كانت تسمى عاصمة «الخلافة المزعومة»، وسقوط آخر معاقلهم في بلدة الباغوز بريف ديرالزور في آذار 2019، للوقوف على ما يحدث من زاوية أخرى، ودون تبنيّ موقف أيّة جهة.

سنبدأ من مطالب السجناء في المرات السابقة، والتي كانت سبباً فيما بعد لقيام التنظيم باستعصاءاته المتكررة التي تطورت إلى المواجهة المسلحة وسقوط قتلى، لقد جاء المطلب الأول والأهم لعناصر «داعش» أن يتم تسليم إدارة السجن للتحالف الدولي، بما فيه عناصر الحراسة، السؤال المهم هنا: كيف لتنظيم إرهابي يقول مريدوه وقياداته إنه لولا طائرات التحالف الدولي، والدعم اللوجستي لقوات سوريا الديمقراطية، لم تكن لتسقط خلافتهم المفترضة، أن يطالبوا بهذا المطلب المتناقض مع كل ما يحدث على الأرض؟

من هذه النقطة بالذات يمكن فهم المعادلة من خلال المقارنة التالية؛ والتي أيضاً سننطلق بطرح سؤال: ما الفرق بين هؤلاء المعتقلين، ومن كان معتقلاً في سجن غوانتانامو الأمريكي بتهمة الإرهاب؟ اعتقد لا فرق بينهما، لأن المرجعية «الإرهابية» واحدة؛ وبالتالي الهدف المعلن واحد، لكن ماذا ستكون النتيجة لو أجرينا مقارنة بينهما، خاصة وأن أمريكا افتتحت هذا المعتقل عقب أحداث 11 أيلول/ سبتمبر في نيويورك، وأعلنت رسمياً باستخدامه 2002 بتحويل كل من تشتبه به إرهابياً إليه، حيث يقع المعتقل في أقصى جنوب شرقي كوبا، أيّ خارج الحدود الأمريكية، وليس هذا فقط؛ بل اعتباره سلطة مطلقة لوحدها بسبب هذا البعد، ولا ينطبق عليه أيّ من قوانين حقوق الإنسان إلى الحد الذي جعل منظمة العفو الدولية تقول إن معتقل غوانتانامو يمثل همجية هذا العصر! بينما سجن الصناعة في حي غويران الذي يمكن اعتباره غوانتانامو الشرق أمريكياً يقع بالقرب من؛ وبين الأحياء السكنية لمدينة الحسكة، وعلى منطقة مفتوحة، من شأنها أن تتيح لعناصر التنظيم الهروب منها بكل أريحية فور تمكنهم من الفرار خارج الأسوار.

منذ افتتاح غوانتانامو وحتى تاريخ اليوم، لم يتجاوز عدد المعتقلين فيه الـ800 معتقل، وحالياً لم يبقَ فيه سوى 39 معتقلاً ، فيما سجن غويران يضم نحو خمسة آلاف معتقل، في عهد الرئيس جورج بوش الابن، ومع افتتاح المعتقل في 2002 كان عدد المعتقلين 624 زاد عددهم في العام التالي إلى 656 ومع انتهاء ولايته في 2008 خفض العدد إلى 248، وفي العام الثاني من استلام باراك أوباما 2010 انخفض العدد إلى 174، ومع انتهاء ولايته في 2016 والتي صادفت العام الثالث من إعلان التنظيم الإرهابي مدينة الرقة السورية عاصمةً لخلافتهم المزعومة انخفض عددهم إلى 59 معتقلاً فقط؛ وفي عهد الرئيس دونالد ترامب بين أعوام 2017-2020 أصبح العدد 40 إرهابياً، وأخيراً وبعد مرور سنة على استلام جو بايدن هناك 39 معتقلاً في أخطر المعتقلات في العالم، ووفق الإحصائيات المجموع الكلي لمن أدخلوا هذا المعتقل 780 معتقلاً، 9 فقط منهم ماتوا أو قتلوا تحت التعذيب أثناء الاحتجاز، فيما لا تقارير أو معلومات عن جميع من أُفرج عنهم، وأين ذهبوا! بينما الإدارة الذاتية الوليدة من النزاع السوري يطلب منها وبإمكاناتها المحدودة السيطرة على أكثر من 12 ألف إرهابي على مستوى العالم معتقل لديها، وأمريكا ذاتها؛ ومعها مختلف الدول الأوروبية، ومنذ سقوط التنظيم لم تستعيد إلا بضع أطفال لهؤلاء الإرهابيين ونسائهم، رغم المناشدات باستعادتهم وإجراء محاكمات لهم، تاركة كل القيادات كالقنبلة الموقوتة القابلة للانفجار بأي وقت، ما يعني عودة التنظيم الجهاديّ إلى بناء نفسه عبر خلاياه النائمة والعودة إلى نقطة الصفر، مثلما حدث في سجنيّ أبو غريب والتاجي عام 2013 تماماً بالقرب من العاصمة العراقية بغداد، حين فرَّ مئات الجهاديين بعدما نجح مسلحون من اقتحامهما وتهريب السجناء.

لن ندخل هنا بتفاصيل الهجوم، لأن أشياء كثيرة ستكشفها الأطراف المتنازعة أو المشاركة في المخطط، الذي ترك أكثر من إشارة استفهام، لكن ما يجب الإجابة عليه من قبل التحالف الدولي: كيف دخلت المجموعات الأجنبية والخلايا النائمة مدينة الحسكة بسلاحها وعتادها تمهيداً للهجوم على السجن؟ ولماذا لم يتحرك طيران التحالف الدولي لحظة وقوع الانفجار الكبير، أو العملية الانتحارية كما قيل؟ وما هذا التزامن في العمليات من ديرالزور للحسكة لشنكال، لديالى وسري كانييه/ رأس العين، إلى ريف الرقة والشمال السوري وجبل الزاوية، وصولاً لتصريحات النائب في البرلمان العراقي محما خليل، حول وصول بعض معتقلي «داعش» الهاربين من سجن غويران إلى شنكال وبعاج؟ ولماذا لم يتحرك النظام السوري حتى اللحظة، سوى إصداره بياناً هاجم فيه قوات سوريا الديمقراطية والتحالف، على الرغم من أن مدينة الحسكة تعتبر أكبر قاعدة للنظام في مناطق الإدارة الذاتية؟ هل حاسب التحالف الدولي يوماً العضو في حلف الناتو وحليفتها تركيا على هجماتها المتواصلة على مناطق شمال شرقي سوريا عبر الفصائل الراديكالية الموالية لها، التي أظهرت الوسائل الإعلامية التابعة لها وجمهورها خلال الأيام القليلة الماضية أن هذه الفصائل جزء من تنظيم «داعش» التي تعمل لمصلحة الإرهابيين بزعزعة المنطقة عبر خلاياه النائمة؟ وما أوجه الاختلاف بين مختلف الفصائل الجهادية الإرهابية أمريكياً؟

إن الحقيقة ستظهر حين تتم الإجابة عن كل الأسئلة السابقة، خاصةً وأن حالة الاستعصاء هذه المرة غير كل المرات السابقة، فالعملية تعتبر الأكبر في سوريا منذ سقوط التنظيم في آخر معاقله بريف ديرالزور، وهذا ما يؤكد أن عملية كبيرة ونوعية بهذا الشكل والخطورة جرى التخطيط لها بدقة وعناية، وهكذا عمل قد تتشارك فيه أكثر من دولة عبر أذرعها من الفصائل المسلحة لاستمرار حالة الفوضى في سوريا المستثمرة دولياً، والتي لا تخلو من الصراع الأمريكي – الروسي، المحتدم في أوكرانيا، والذي خلط أوراقه التهديدية في سوريا لا تقل أهمية عمّا يجري هناك، وعملياً تنظيم «داعش» أكثر ورقة ضغط في هكذا نزاعات وصراعات، ويمكن الاستثمار فيه بأفضل الطرق لخلط الأوراق ببعضها، وما قاله الباحث في معهد نيولاينز، في واشنطن، نيكولاس هيراس، لوكالة «فرانس برس» يمكن استشفاف الكثير منه، حين أكد أن «تنظيم (داعش) يحتاج إلى المزيد من المقاتلين، وأن الهروب من السجون يمثل أفضل فرصة لهم لاستعادة قوتهم وسلاحهم، وسجن غويران يعد صيداً ثميناً بسبب اكتظاظه». ولفهم نتائج هذا الصيد لا بد من العودة لعالم الجريمة الذي يجبرنا دائماً أن نبحث عن المستفيد منها، فمن هو الرابح الأكبر بكل أجنداته لمّا جرى؟

الإخوان المسلمون ومفهوم الدولة الوطنية.. وجهاً لوجه

عبد العزيز مطر

إنّ مفهوم الدولة الوطنية ومفهوم المشروع الوطني يصطدم كلياً بشكله ومضمونه مع نهج جماعة الإخوان المسلمين، حيث يتبنّى النهج الوطني لدولة ما أو مجموعة أو حزب من مصالح الشعب والوطن الذي يتواجد عليه هذا الشعب، بغض النظر عن انتماء هذا الشعب لإثنية أو عرق ما، لذلك يتعارض المفهوم الوطني جملة وتفصيلاً مع نهج جماعة أو حزب الإخوان المسلمين، بغض النظر عن المسمى الذي يتواجد في هذه الدولة أو تلك.

إن البنية التنظيمية لجماعة الإخوان المسلمين القائمة على العقيدة في التشكيل والسرية وعدم وضوح الأهداف الحقيقية لهذا التنظيم في كل الدول، يجعله دوماً في مواجهة الفكرة والمفهوم الوطني القائم على وضوح الأهداف والرؤية والخطوات لتحقيق المصالح للشعب والدولة.

ومن يتابع نشأة الإخوان المسلمين بكل ما يحيط بها من غموض ومن شبهات منذ تأسيسها على يد حسن البنا، يجد أنها تستند لتشكيل ما يسمى التشكيل الموازي أو البنية الموازية أو الدولة الموازية في الدول التي تنشط بها هذه الجماعة وتعمل على تحقيق أهداف الجماعة بغض النظر عن مصلحة الشعب أو الوطن الذي تتواجد فيه.

وتعتمد جماعه الإخوان المسلمين لتحقيق مفهوم الدولة الموازية لمجابهة الدولة الوطنية والمصلحة الوطنية على أدوات فاعلة، كالسيطرة على منظومات ومؤسسات الدولة الوطنية، كالتعليم والثقافة والتربية، والتي تعتبر المفتاح للسيطرة على الشباب، والذي يمكن من خلال هذه الشريحة السيطرة لاحقاً على مفاصل أي دولة وتحقيق أهدافها، لذلك يبدأ الإخوان المسلمون بإنشاء العديد من المدارس والمؤسسات الثقافية التي تساعد بالتغلغل في أوساط الشباب لتحقيق هذه المآرب. إن محاولة جماعة الإخوان المسلمين في جميع الدول التي تنشط بها إنشاء الدول الموازية والكيانات الموازية التي تتعارض في جوهرها مع مفهوم الوطنية الحديثة والأسس التي يرتكز عليها، ولكنه ينسجم مع فكر وأسلوب وأيديولوجيا جماعة الإخوان المسلمين وأهدافها في الوصول للسلطة والانطلاق لإحياء مشروع الإخوان المسلمين وتحقيق أهدافها بالسيطرة على أي مجتمع أو دولة تنشط بها.

وجميعنا يدرك في واقعنا العربي أن جماعة الإخوان المسلمين لا تعترف بالحدود بين الدول وتستعيض عنها بمفهوم الأمة، وبالتالي تنسف أحد ركائز الدولة الوطنية القائمة على مفهوم الشعب والدولة والحدود التي تتواجد عليها، ومن هنا نجد أن جماعة الإخوان المسلمين تعارض وتعادي التيارات الوطنية في أي دولة، والمثال واضح في الثورة السورية، وفي مصر وتونس وغيرها من الشعوب والدول والثورات التي أفسد تنظيم الإخوان المسلمين بنيتها الوطنية إلى حد كبير خدمة لمشروعه.

إنّ الكيانات الموازية التي تحاول جماعة الإخوان المسلمين إنشاءها عبر مفاهيمها ومؤسساتها، تعتبر التهديد الرئيس لقيم التسامح والديمقراطية التي تعتبر أحد ركائز الدولة والمفهوم الوطني. إن هذه المفاهيم والرؤى التي تتبناها جماعة الإخوان المسلمين في منطقتنا العربية، خصوصاً، والأساليب التي تنتهجها لتحقيق أهدافها، لا تختلف كثيراً في جوهر التنفيذ عن التيارات الشيوعية والنازية المتطرفة وإن اختلف الهدف، فالمشروع بهدفه النهائي واحد، وهو الإقصاء والكراهية والاستبداد وبثّ شعور التفرقة بين أفراد الوطن الواحد والمجتمع الواحد.

إن منهج التسلّط وتفكيك المجتمع والسيطرة على بنيته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ليس وليد اليوم في فكر ومنهج الإخوان المسلمين، وإنما يعود لأفكار وأساليب أرساها المؤسس للحركة، حسن البنا، حيث استدرج الإخوان المسلمون المجتمعات وشرائح واسعة منها عبر الخدمات الاقتصادية للعمل على إنشاء هياكل موازية تواجه الفكر والدولة الوطنية في أي مجتمع. هذه الهياكل تتمثل بصور متعددة تختلف باختلاف المكان أو المجتمعات، فنراها حالياً في مؤسسات الثورة السورية، وفي المعاهد التعليمية وفي المنظمات والمؤسسات، بينما تأخذ صوراً أخرى في مجتمعات أخرى، كمصر، على شكل أحزاب ومؤسسات وقنوات إعلامية ومؤسسات اقتصادية، حيث تتشبه بمؤسسات الدولة لحد كبير، ولكنها ليست جزءاً من هذه الدولة، وإنما موازية لها، والهدف من هذه الصور تعزيز مكانه الإخوان المسلمين الاجتماعية والسياسية، وفرض واقع يصعب على الدولة الوطنية أو المجتمع تجاوزه.

إن حلم السيطرة والوصول للسلطة هو الهدف الأساس لجماعة الإخوان المسلمين منذ البداية، ومرت في العقود الماضية بمحاولات كثيرة في مصر والجزائر وسوريا. تلك المحاولات كلفت الشعوب الكثير من الأثمان الباهظة على الصعيد الإنساني والاقتصادي، وعلى صعيد المجتمع، وما رافق هذه المحاولات من مشاهد وصور الصراع في المناطق والدول التي سعى الإخوان المسلمون للوصول للسلطة، ومن الملاحظ أن الإخوان المسلمين على مر التاريخ كان هدفهم للوصول للسلطة، وإقصاء أي مكون سياسي أو اجتماعي، والظهور بمظهر يحاكي الدولة الطبيعية التي تتخذ شكلاً بعيداً عن مضمونها الإخواني الإقصائي الهدام، وجميعنا يدرك ما يتمتع به المرشد أو المراقب لجماعة الإخوان المسلمين في دولة ما من نفوذ في صفوف الجماعة والقاعدة الاجتماعية لهم بما يشبه صلاحيات رئيس الدولة والحاكم، ليكون أنموذجاً لهيكل موازٍ يحكم وينفذ مصالح وأهداف جماعة الإخوان، بغض النظر عن مصلحة الوطن أو الشعب.

إنّ الصلاحيات التي يتمتع بها المرشد والمراقب في جماعه الإخوان المسلمين لا تشابه إلا ما يتمتع به نظام الملالي في طهران، في مظهر يؤكد التلازم بين جماعة الإخوان المسلمين وبين نظام الملالي، وأوجه الشبه بين الكيانين واسعة ولا لبس فيها، بكل شيء، من المظهر والتنظيم والأهداف إلى المضمون والنفاق السياسي الذي يمارسه نظام الملالي والإخوان المسلمين، الأمر الذي فرض نوعاً من التحالف وتشابه الرؤية في كثير من القضايا، هذا التشابه أصبح واضحاً بشكل كبير مؤخراً، بحيث تأتي تصرفات وتصريحات الإخوان المسلمين والأعمال العسكرية لأجنحة الإخوان المسلمين منسجمة مع أهداف نظام ملالي طهران وحركة حماس، والجهاد الإسلامي خير دليل، والدعم الكبير الذي تقدمه أذرع إيران، مثل الحرس الثوري، لتنظيمات الإخوان المسلمين، كحركتي حماس والجهاد الفلسطيني، من أجل تحقيق مكاسب للمشروع الإيراني في المنطقة، ومشروع الإخوان المسلمين، في الحصول على السلطة اعتماداً على تمدّد المشروع الإيراني في المنطقة.

إن الإلمام بهيكليّة الإخوان المسلمين وتنظيمها وأهداف هذه الجماعة، وعدائها للمسألة الوطنية، يفسر تحركاتها في المعارضة السورية، وفي مصر وفي تونس، ويؤكد في كل يوم ارتباطها بالمشروع الإيراني الفارسي، ويفسر عداء الإخوان المسلمين للمنظومات الوطنية العربية، ويفسر المنهج والأسلوب الذي انتهجته الجماعة في المعارضة السورية، ومحاولة إقصائها لكل المكونات الوطنية في المعارضة السورية، ومحاولتها دوماً الوقوف بوجه أي عمل وطني أو مشروع وطني ليس في سوريا فحسب، وإنما في جميع البلدان العربية، ولا يمكن فصل أذرع إيران الهدامة في المنطقة، كحزب الله اللبناني، دون النظر لتنظيم الإخوان المسلمين، كأحد هذه الأذرع التي تسعى لتكريس الاستبداد، وتكريس التمدّد الإيراني، في المنطقة، كأمر واقع، ومنع أي محاولة لإيقاف هذا التمدد.

خطر داعش والالتزام الدولي بحل ملف المحتجزين

شيار خليل

لم يكن المراقبون يعتقدون بأن ذلك الصعود المخيف لجماعة إرهابية انتشرت بسرعة في المنطقة أن يعاد تكراره من جديد وفق صور وأطر جديدة في شمال شرق سوريا، فكابوس داعش كان قد انتهى تقريباً في العراق وسوريا بنظر الكثيرين، ولم يبقَ من أعلامهم السوداء إلا معسكرات ومراكز احتجاز برتقالية وسوداء هنا وهناك، إلا أنه يبدو تلك النظرية باءت بالفشل بعد ما حدث من هجوم مفاجئ من قبل عناصر التنظيم المحتجزين في شمال شرق سوريا، وبالتالي هي إشارة جديدة بأن المعركة لم تنتهِ، وهناك من يعوّل على وجود تلك الخلايا لتنفيذ أجندات سياسية وعسكرية جديدة.

استراتيجية الهجوم على السجون والمعتقلات هو تكتيك قديم اعتمده التنظيم في هجماته المختلفة داخل سوريا والعراق، إلى جانب تاريخ التنظيمات الإرهابية في العالم بالاعتماد على تلك التكتيكات لإعادته تنظيم صفوفه والإفراج عن أعضائه. وهو ما حدث في سجن غويران بمحافظة الحسكة السورية، حيث خطط التنظيم للهجوم منذ أكثر من ستة أشهر بحسب القوات المحلية، فأتى الهجوم ثنائياً من الداخل والخارج، حيث تفاجأت قوات قسد بالهجومين المتزامنين من خارج السجن وداخله، بالتزامن مع احتجاز السجناء للكوادر الطبية والمدنية داخل السجن واستخدامهم بجانب الأطفال المحتجزين كدروع بشرية.

تكتيك قديم اعتمد عليه التنظيم لتشتيت القوات المحاصرة للسجن، دون أن تدرك القوات المحلية ماضي التنظيم في مثل هذه الحالات، بجانب نشر الزعر والخوف بين المدنيين، وبالتالي تشتيت التركيز لدى تلك القوات وهروب المساجين على شكل دفعات باتجاه الأحياء المجاورة، والتسبب في مقتل أكثر من 100 قتيل على مدار الأيام الماضية، بجانب الدمار المرافق للبنى التحتية في المنطقة، وتشريد الآلاف من سكان المنطقة في البرد القارس هذا العام.

بعد المعارك الضارية والشديدة، عادت قوات سوريا الديمقراطية بالسيطرة على المنطقة وقتل العديد منهم، وإلقاء القبض على من فروا من السجن ونقلهم إلى سجون جديدة مع الأطفال المحتجزين، وذلك بمساندة من قوات التحالف التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان الدعم الجوي والبري عنصراً فعالاً في إنقاذ المنطقة من دمار جديد وفرصة جديدة لإعادة انبعاث التنظيم من جديد، علماً أن فرص الانبعاث مازالت قائمة بما أنه مازال هناك عناصر فارون من السجون، ومنهم من وصلوا إلى العراق، بحسب بعض المراقبين.

لا يغيب عن ذهن أحد من المراقبين والمهتمين بهذا الملف، أن خطورة تصعيد الموضوع مرة أخرى قائم بكل تأكيد، وكما أنّ خطورة أن تستطيع قوات سوريا الديمقراطية صدّ تلك الهجمات من عدمها أيضاً قائمة، وبالتالي على القوى الدولية المتواجدة في المنطقة، وعلى رأسها أوروبا، حل ملف المحتجزين الأجانب من عناصر وقيادات التنظيم بأسرع وقت، فسيناريوهات اقتحام السجون وتفعيل الخلايا النائمة من جديد ما زالت قائمة، وخاصة بالتزامن مع التواجد التركي والإيراني بجوار المنطقة، فللدولتين مصلحة مشتركة بنشر الفوضى هناك، والقضاء على مكتسبات الإدارة الذاتية المدعومة أوروبياً وأمريكياً.

إن المطالبات المتكررة في الأوقات السابقة، محلياً ومناطقياً، مدنياً وسياسياً، بحل ملف المحتجزين الإرهابيين في معتقلات وسجون الإدارة هي مطالبات محقة تبعد الخطر المباشر عن المنطقة، كما أننا يجب ألا ننسى أن تسرع الإدارة الذاتية بحل ملف المحتجزين السوريين وبوساطة عشائرية للإفراج عنهم أيضاً معضلة كبيرة، إن لم يؤخذ بعين الاعتبار مراقبة هؤلاء بعد الإفراج عنهم، ودراسة أوضاعهم لعدم عودتهم بالعودة إلى مبايعة التنظيم والقتال معهم من جديد.

بعد كل ذلك وما رأيناه خلال هذا الأسبوع من تكتيكات استخدمت في هذه الهجمات، يجب أن يبادر لذهننا ما قام به تنظيم داعش الإرهابي في بداياته عام 2012 عندما كسروا جدران السجون في العراق، وبدؤوا بالهروب لتشكيل التنظيم وترتيبه داخلياً، فالتكتيك والتخطيط هو المبدأ الأول للتنظيم، وهذا ما كان في حالة سجن غويران، حيث كان هناك تنظيم موجه ومركز مدعوم من داخل وخارج السجن، وكانت هناك منازل جاهزة لإيواء العناصر وتدريبهم وتزويدهم بالأسلحة، الخطر ليس فقط من هم داخل السجون، بل أيضاً الخلايا النائمة التي تقتات من الميليشيات التركية والإيرانية في الجوار، وهو باعتقادي خطرٌ مازال قائماً ولو انتصرت قوات التحالف وقوات سوريا الديمقراطية عليهم في سجن غويران الآن.

إلا أنه وبالمحصلة يبدو أن أنظار القوى الدولية لم تعر الانتباه إلى قضية انبعاث داعش من جديد في الشرق الأوسط، كما سبق وأن حصل، فالأنظار مازالت مركّزة بشكل كبير على ملف روسيا وأوكرانيا، متجاهلين خطورة ما إذا أعاد التنظيم الإرهابي الذي أرعب العالم في الأوقات السابقة. والأيام القادمة ستوضح لنا أكثر، هل ملف المقاتلين الأجانب وتأسيس مراكز التأهيل لهؤلاء في السجون التي يحتجزون فيها من قبل الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية سيؤخذ بعين الاعتبار أم سيبقى الحال كما اعتدنا، يدفع السوريون من شباب ونساء ثمن المقايضات السياسية والعسكرية في المنطقة؟